برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNDP

شعوبٌ متمكّنة
أممٌ صامدة

2015

بناء القدرة على مواجهة الأزمات

استجابة للأزمة السورية

*"ما أود أن أخبركم به هو أن مسألة اللاجئين ربما تشكل قضية إنسانية، فالأمر يبدأ كقضية إنسانية، إلا أن له علاقة مباشرة بقضايا **التنمية**. ولا ينبغي الفصل بين الجوانب الإنسانية والإنمائية - فهي جميعاً جزء من قضايا التنمية".*

بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة،
١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤

"يتطلب الحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها قدرات حوكمة قوية لضمان امتلاك مؤسسات الدولة القدرة على تنفيذ نُهج طويلة الأمد ومتعددة القطاعات لتخفيف المخاطر وعلى أن تصير أكثر فعالية ومساءلةً وتجاوباً مع حاجات الجميع، وعلى رأسهم الأشد فقراً والأشد ضعفاً في المجتمعات المحلية".

هيلين كلارك
مدير برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

"ستقوم البلدان المضيفة بإلقاء الضوء على تأثير وضع اللاجئين على خطط الاستجابة الوطنية؛ وستأخذ منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة في الاعتبار تبعات تدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين، على الأجل الطويل، على مشاركاتها الإنمائية، ودراسة زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المضيفة. وستجتهد الجهات المانحة لتوفير التمويل الكافي وعلى نحو يمكن توقع تدفقاته المالية بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال التعهدات بتمويل الجهود الإنسانية والإنمائية لأعوام متعددة".

*"ستدرس الجهات المانحة سبل زيادة استخدام المساعدة الإنمائية داخل سوريا **لبناء قدرة المجتمعات المحلية والأفراد** على مواجهة الصراع والتعافي من آثاره، وحيثما أمكن البدء في إعادة البناء وبالتالي إيجاد سبل لكسب العيش داخل سوريا".*

البيان الختامي
مؤتمر برلين بشأن أوضاع اللاجئين السوريين
دعم الاستقرار في المنطقة
٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، برلين

تصدير

تمثل الأزمة السورية أكبر تحد سياسي وإنساني وإنمائي في زماننا الحاضر.

فقد حصدت العديد من الأرواح، وتسببت في دمار واسع، وأجبرت أعداداً هائلة على النزوح، وأعادت عجلة التقدم على سبيل التنمية إلى الوراء، وهددت أجيالاً في سوريا والبلدان المجاورة لها. كما أنها تحدت المجتمع الدولي أيضاً تحدياً يحمله على أن يحذو، في استجابته الجماعية، حذواً مختلفاً في التفكير والعمل.

وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صدارة المبادرات الجديدة، حيث عمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، على إحداث تحول في نهج بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، من خلال معالجة الجوانب الإنسانية والإنمائية للأزمة في آن واحد، بطريقة منسقة، من خلال استجابات مستدامة وتحت قيادة وطنية.

وستتجلى إحدى العلامات البارزة على طريق هذا التحول قريباً عندما تطرح الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥ وتتجهز لتنفيذها، وكذلك الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لعام ٢٠١٥-٢٠١٦.

ويساعد هذا الكتيب على بلورة المبررات الدافعة إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها كما يعطي أيضاً الشركاء فرصة لمعرفة المزيد عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالي في إطار هاتين الخطتين المهمتين فضلاً عن المساندة التي نحتاج إليها لضمان أن تكون التدخلات قوية قدر الإمكان في هذا المنعطف الحرج في كل من البلدان الستة الأكثر تضررا في منطقة التأثير المباشر للأزمة. ولن يتأتى الإسهام في إعادة بناء سوريا وقواعد هيكلها المجتمعي، ومساعدة كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر على التعافي من آثار الأزمة، إلا من خلال الاستثمار في الحلول المستدامة.

ولا نبالغ إن قلنا إن كل دولار يستثمر في بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها له فعاليته وأثره على الأجلين المتوسط والطويل. ومن خلال مساعدتكم، يمكننا أن نحقق التغيير التحولي الذي من شأنه أن يعزز التنمية البشرية المستدامة، ويسهم في مستقبل أفضل وأعلى قدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في وجه الأزمات لكل من البلدان المتضررة من هذه الأزمة العميقة، وشعوبها.

ويعرض الكتيب المبررات الدافعة إلى الاستثمار بقوة في بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى الأفراد والمجتمعات والأنظمة المؤسسية المتضررة من الأزمة. كما يقدم أيضاً عرضاً عاماً للتدخلات المقترحة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطلبات تمويلها في كل من بلدان المنطقة الستة: سوريا ومصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

سيما بَحوث
الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة
المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة
المكتب الإقليمي للدول العربية
رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول
العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السياق

الصراع في سوريا، الذي يدخل عامه الخامس في مارس/آذار ٢٠١٥، دون أن تلوح في الأفق أي بارقة أمل لحل سياسي له، بات يشكل أكبر أزمة إنسانية وإنمائية وأمنية في وقتنا الحاضر.

وأصبحت المكاسب الإنمائية في المنطقة مهددة، في ظل استمرار عدد من التحديات المشتركة التي تواجهها كل من مصر، وتركيا، والأردن، ولبنان، والعراق، بما في ذلك محدودية التنوع في الإنتاج والصادرات، وضعف التكامل الاقتصادي الإقليمي، وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب. وقد حولت الأزمة الانتباه والموارد عن الاحتياجات الإنمائية الملحة للبنى التحتية والأطر التنظيمية الوطنية والمحلية. تفتقر الجهود الرامية إلى خلق فرص لكسب العيش إلى الاستثمارات ولم تعد كافيةً لمجاراة الاتجاهات الديموغرافية الإقليمية، واشتداد المنافسة في أسواق العمل، وازدياد مستويات البطالة، وضعف التماسك الاجتماعي. وظلت معدلات النمو، لسنوات متتالية، دون عتبة الستة بالمائة اللازمة لخفض معدلات البطالة بالمنطقة وتحسين مستويات المعيشة.
هناك نحو ١٠,٨ مليون سوري بحاجة إلى مساعدة إنسانية داخل البلد و٧,٦ مليون شُردوا داخلياً نتيجة العنف وضياع فرص كسب العيش، وبحسب بعض التقديرات، أعادت الأزمة معدلات التنمية في سوريا إلى الوراء بنحو ٣٥ سنة، وهو إرث قد يحتاج إلى عقود من الزمن لإزالة آثاره. وقد تكبدت جميع البلدان المجاورة تكاليف باهظة لحماية اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأشد هشاشة، من آثار الأزمة السورية. ونتيجة لذلك، فقد أدى العجز التراكمي في السنوات الماضية إلى تقليص ما تحقق سابقاً من مكاسب في ضبط أوضاع المالية العامة، في حين أصبح الإنفاق العام أكثر اعتماداً، من أي وقت مضى، على المعونات والمنح الأجنبية، مما يشكل تحدياً ملحاً على نحو متزايد في ظل تنامي فتور الهمة لدى الجهات المانحة. ولقد أصبح التحول في الاستجابة الإقليمية أمراً حتمياً في ضوء استطالة أمد الأزمة التي تضفي المزيد والمزيد من الأبعاد على طبيعة الأزمة المعقدة بالأساس.

ويعيش ما يقرب من ٨٥ في المائة من اللاجئين السوريين، الذين يقدر عددهم بنحو ٣,٢ مليون لاجئ، في المجتمعات المحلية بالبلدان المجاورة • خارج مواقع المخيمات الرسمية • مما يفاقم من جوانب الضعف الكائنة أصلاً في هذه المناطق. وفي هذا السياق، ثمة ضغط متزايد، نتيجة لهذا التدفق الجماعي، على الخدمات الحكومية والموارد والبنية التحتية، ولا سيما الخدمات الاجتماعية، وأنظمة الرعاية الصحية، والأنظمة التعليمية، والطاقة الاستيعابية للمساكن، ومرافق المياه والصرف الصحي، والطاقة. ومن شأن الآثار العكسية للاجئين السوريين على سوق العمل أن تقوض الاستقرار الاجتماعي للمنطقة وتفت في عضد التضامن بين المجتمعات.

وإذا ما أضيف إلى ذلك التطورات الأخيرة في العراق، فإن الأزمة السورية تشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن بالمنطقة، فضلاً عن النظم الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المجاورة. إن النهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والذي يستهدف استعادة ومساندة سبل كسب العيش والاستقرار داخل سوريا والمنطقة الفرعية، يمثل أكبر أمل في وضع نهاية لمعاناة الملايين. فهو لن يستجيب على نحو أفضل لطموحات التنمية البشرية لدى الأفراد المتضررين فحسب، بل سيساهم أيضاً في استدامة الاستجابة، وتخفيف آثار التدهور الاقتصادي، وتعزيز استدامة المؤسسات، واستباق الصدمات المستقبلية واتقائها.

سوريا
٧,٦ مليون
سوري نزحوا داخلياً عن منازلهم

لبنان
٧,٥ مليارات
إجمالي تكلفة الأزمة على لبنان حتى نهاية عام ٢٠١٤

الأردن
٢٩,٣٪
معدل البطالة بين الشباب في ٢٠١٣ (٪ من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)

العراق
٩٧٪
من اللاجئين السوريين بالعراق يوجدون في كردستان

سوريا
٤,٢ ملايين
من اللاجئين السوريين فروا إلى البلدان المجاورة على فترة مدتها ٣ أعوام

سوريا
١ مليون
طفل لاجئ

لبنان
٢٠٪
معدل البطالة (تضاعف المعدل مرتين إلى أكثر من ٢٠٪ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤)

الأردن
٨٥٪
من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون في مجتمعات مضيفة

٢٠١١

مارس/آذار
سوريا – اشتعال فتيل المظاهرات في دمشق ومدينة درعا في جنوب البلاد. تصاعُد الوضع بعد صدامات عنيفة بين القوات الحكومية والمتظاهرين.

أبريل/نيسان
لبنان – بدء أزمة اللاجئين. فرار ما يصل إلى ٥٠٠٠ لاجئ إلى لبنان.

يونيو/حزيران
تركيا – فرار آلاف السوريين إلى تركيا بعد صدامات بين القوات الحكومية والمتمردين في الجزء الشمالي الغربي من سوريا.

يوليو/تموز
الأردن البلد يشهد زيادة في اللاجئين القادمين من بلدة درعا القريبة من الحدود الأردنية السورية.

٢٠١٢

ديسمبر/كانون الأول
الأردن – ٢٠٠٠ لاجئ سوري في البلد.

مارس/آذار
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يؤيد خطة سلام وضعها مبعوث الأمم المتحدة كوفي أنان فلا تسفر عن حل. تدشين خطة الاستجابة الإقليمية الأولى بمتطلب تمويلي يبلغ ٨٤ مليون دولار أمريكي.

سبتمبر/أيلول
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفيد بفرار أكثر من ١١٠٠٠ من سوريا في يوم واحد. الأردن – مظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المعيشية في مخيم الزعتري. تدشين خطة الاستجابة الإقليمية الثالثة بمتطلبات تمويلية تبلغ ٤٨٧,٩ مليون دولار أمريكي.

يوليو/تموز

يونيو/حزيران
سوريا – بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا تعلق أنشطتها في ضوء ازدياد حدة القتال المسلح. تدشين خطة استجابة المساعدات الإنسانية السورية بمتطلب تمويلي يبلغ ٣٤٨ مليون دولار أمريكي. تدشين خطة الاستجابة الإقليمية الثانية بمتطلبات تمويلية تبلغ ١٩٣ مليون دولار أمريكي.

أبريل/نيسان
العراق – فرار معظم اللاجئين السوريين من أصل كردي إلى إقليم كردستان العراق.
العراق – افتتاح مخيم دوميز بالقرب من دهوك في إقليم كردستان. وهو أكبر مخيم للاجئين السوريين في البلاد.
سوريا – إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا للإشراف على وقف كافة الأطراف للعنف المسلح ولتشجيع تنفيذ "خطة من ست نقاط" لإنهاء الصراع.

٢٠١٣

ديسمبر/كانون الأول
سوريا – عودة ٦٠٠٠ لاجئ سوري من مخيم الزعتري بنهاية العام بعد سماعهم بتحسن الأوضاع قليلاً. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى تناشد المانحين الدوليين لتقديم مليار دولار أمريكي لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في المنطقة في إطار خطة الاستجابة الإقليمية الرابعة.

أبريل/نيسان
عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز المليون.

يوليو/تموز
فرار ٦٠٠٠ سوري يومياً في المتوسط بحلول صيف ٢٠١٣.
تدشين خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة بمتطلبات تمويلية تبلغ ٢,٩٨ مليار دولار أمريكي.

يناير/كانون الثاني
الكويت – انعقاد المؤتمر الدولي الأول لإعلان التبرعات من أجل سوريا في الكويت. ٤٣ دولة عضو في الأمم المتحدة تعلن تبرعها بما يبلغ مجموعه ١,٥ مليار دولار أمريكي.

٢٠١٤

ديسمبر/كانون الأول
الأمم المتحدة تدشن أكبر نداءين لها على الإطلاق لأزمة واحدة: تدشين خطة الاستجابة الإقليمية السادسة بمتطلبات تمويلية تبلغ ٤,٢ مليار دولار أمريكي وخطة استجابة المساعدات الإنسانية السورية بمتطلبات تمويلية تبلغ ٢,٢٨ مليار دولار أمريكي.

نوفمبر/تشرين الثاني
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينشئ المرفق دون الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية. تدشين ورقة تحديد الموقف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية: نحو استجابة إنمائية قائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمة السورية.
لبنان – تدشين خارطة الطريق اللبنانية للتدخلات ذات الأولوية لإعادة الاستقرار من تأثير النزاع السوري.

سبتمبر/أيلول
سوريا – مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة يخلصون إلى استخدام أسلحة كيماوية في هجوم على الغوطة بدمشق في أغسطس/آب. دون أن يحمّلوا أي طرف المسؤولية.
عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز المليونين.

يناير/كانون الثاني
الكويت – انعقاد المؤتمر الدولي الثاني لإعلان التبرعات من أجل سوريا في الكويت. المجتمع الدولي ودول الخليج يعلنان سوياً بالتبرع بأكثر من ٢,٤ مليار دولار أمريكي.
تدشين حملة "جيل غير ضائع" لجمع مليار دولار أمريكي للأطفال السوريين.
الأردن – تدشين الخطة الوطنية لبناء القدرة على مواجهة الأزمات.

مارس/آذار
اليونيسف تعلن عيش ١,٢ مليون طفل سوري (يطلق عليهم "الجيل الضائع") كلاجئين.

أبريل/نيسان
لبنان – عدد اللاجئين في لبنان يتخطى حاجز المليون.

مايو/أيار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينشئان أمانة إقليمية مشتركة مقرها الأردن

يونيو/حزيران
تركيا – عدد اللاجئين في تركيا يتخطى حاجز المليون.

٢٠١٥

ديسمبر/كانون الأول
تدشين الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات التي تدمج استجابة إنسانية وإنمائية شاملة.
إطلاق الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة من قبل رئيس الوزراء ونائب الأمين العام للأمم المتحدة

سبتمبر/أيلول
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوقعان على مذكرة تفاهم إقليمية جديدة بشأن الوضع في سوريا والعراق.

أغسطس/آب
عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز ٣ ملايين.

لماذا يعد الاستثمار في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات مهماً؟

لأن أي استجابة دائمة ممكنة ينبغي أن تحقق أقصى استفادة مما هو موجود ومتاح من قدرات ومعرفة وموارد وتكنولوجيا في المنطقة. وإذا ما قورنت المنطقة بمناطق أخرى مماثلة تعرضت للأزمات، سيتبين أنها تتمتع بكتلة حرجة من الموارد المحلية التي يمكن تعزيزها والاستفادة منها في تحقيق استجابات مستدامة.

ففي حين يواجه اللاجئون تحديات ضخمة، ولديهم احتياجات إنسانية جدية يتعين تلبيتها، فإن البلدان المضيفة هي الأخرى تحمل على عاتقها عبء الأزمة، وهي في حاجة إلى المساندة، وخاصة في ظل أزمة طال أمدها، وإقامة اللاجئين في مجتمعات محلية مضيفة بدلاً من المخيمات.

علاوة على ذلك فإن المساعدة الإنسانية والإنمائية للدول الهشة والمتضررة من الصرعات تواجه طلباً متزايداً وانخفاضاً في الموارد المتاحة في كل أنحاء العالم. بطلب مجمّع يفوق ٦ مليارات دولار، كانت خطة استجابة المساعدات الإنسانية السورية لسنة ٢٠١٤ وخطة الاستجابة الإقليمية السادسة أكبر نداءين إنسانيين أطلقتهما الأمم المتحدة على الإطلاق. ولكن، على الرغم من الدعم السخي للغاية المقدم من الجهات المانحة على مدى السنوات الأخيرة، ما زال ملايين اللاجئين والنازحين نتيجة للصراع، في حاجة إلى المساعدة، داخل سوريا، وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. آثار هذا التدفق الجماعي للاجئين والنازحين على المجتمعات المحلية تظل هائلة وربما طويلة الأجل.

وفي ظل وجود تهديد بتعرض المنطقة إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، ثمة إدراك متزايد بأن التدخلات الإنسانية والهادفة إلى إنقاذ الحياة وحدها غير كافية لتلبية الاحتياجات والتخفيف من المخاطر التي تواجهها المجتمعات المضيفة، وأنه يتعين اتباع نهج أكثر تكاملاً يتناول الاحتياجات على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة في آن واحد، وبصورة مترابطة، لمساندة البلدان المتضررة من الصراع.

وقد أيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا النقاش داخل منظومة الأمم المتحدة، مجادلاً بأن التحول إلى التدخلات القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ضرورية لتعزيز الاستقرار في المجتمعات المحلية المضيفة والانتقال تدريجيا إلى الاستثمارات الإنمائية للتصدي للصدمات الحالية والمستقبلية. وقاد ذلك إلى اعتماد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية نهج التنمية القائمة على بناء القدرة على مواجهة الأزمات، والذي يعد محوراً لوسيلة جديدة، وأكثر فعالية، لتقديم مساعدات الأمم المتحدة إلى جميع المجتمعات المستضعفة، واللاجئين، والمجتمعات المضيفة، في سياق الأزمة السورية.

الاستثمار في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات سوف:

- يحقق أقصى استفادة من الموارد القائمة عن طريق الاستثمار في حلول تدوم أطول وتتجنب خلق آليات موازية
- يعزز البنى التحتية والقدرات الوطنية الأكثر استدامة على الأجل الطويل
- يعزز قدرات الأفراد والمجتمعات والدول المضيفة على مواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة والتعافي من آثارها
- يخفض تكلفة الاستجابة الدولية على الأجل المتوسط

يعزز الاستثمار في تحسين القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها فعالية المعونات بمساندة قدرة منظومات تقديم الخدمات الوطنية لتلبية حاجات المجتمعات المحلية التي تستضيف عدداً متزايداً من اللاجئين. ومن شأن ذلك أن يقلل من الاحتياج إلى إنشاء أنظمة موازية، ويقلص من تكلفة الاستجابة الإنسانية على الأجل المتوسط. علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات في البنية التحتية العامة والقدرات الوطنية سيفضي إلى تحسينات مستدامة وتغييرات تحويلية دائمة وتجهيز الحكومات المضيفة بسبل مواجهة هذه الصدمة والصدمات المستقبلية المحتملة.
وبخلق فرص لكسب العيش ومساندتها، ستقلل التنمية المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها أيضاً معدل انتشار الفقر ومواطن الضعف بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين، وبالتالي تقليل الفاتورة الكلية التي تتحملها الإغاثة الإنسانية.

لماذا يعد تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات أفضل تلبية لاحتياجات الأفراد؟

لأن أفضل مساندة لاحتياجات الناس وتطلعاتها إنما تتأتى من خلال عملية تحول تفضي إلى الاستدامة الذاتية وتحسن الأحوال وتحقيق النمو.

ففي منطقة حققت مستويات دخل متوسطة، وزيادة مستمرة في أداء التنمية البشرية على مدى العقود الأخيرة، لا تمثل المساعدة الإنسانية سوى الخطوة الأولى التي تتيح للأفراد والمجتمعات مواجهة الصدمات التي تسببها الأزمة. ونظراً لطول أمد الأزمة، وأثرها طويل الأجل على الأفراد المتضررين، فإن ذلك الأمر يستدعي مجموعة حلول أكثر شمولاً، لا تتيح للأفراد والمجتمعات التعايش والتكيف وحسب، ولكن تتيح أيضاً استعادة مستويات التنمية السابقة وتحسين وتغيير مهارات كسب العيش لديهم وإحداث تحول فيها، للاستفادة من الفرص في هذه المنطقة الآخذة في التغير.

على سبيل المثال، سيستخدم نهج ٣×٦ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجتمعات المحلية المضيفة لمعالجة مطالب الشباب بفرص عمل فورية ومستدامة من خلال تنفيذ ثلاثة مكونات رئيسية:

١) تحقيق الدخل وبناء رأس المال من خلال أنشطة التشغيل السريعة والمدخرات الإلزامية؛

٢) التدريب ووضع خطة عمل؛

٣) تقديم منح مالية لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية المستدامة وأنشطة ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع.

وتتصدر المؤسسات المحلية، ولا سيما البلديات، مشهد الأزمة، حيث يناط بها تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على التماسك الاجتماعي. إلا أن أكثرها ما زال، بصفة عامة، صغيراً ويفتقر إلى القدرات والموارد والموظفين اللازمين للتعامل مع الأمر بكفاءة. وتركز استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على نحو متزايد، على مساندة المؤسسات والأنظمة المحلية في لعب دور ريادي في بناء التماسك الاجتماعي. ففي مجال الموائل المستدامة، يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام الطاقة الشمسية وأنظمة التدفئة الشمسية، لتقليل الضغط على شبكة الطاقة الكهربائية، وتمكين الأفراد والمجتمعات، واختبار الحلول المبتكرة.

ومن شأن برامج إدارة الموارد الطبيعية والمخلفات الصلبة أن يساعد البلديات المتضررة على تحسين أدائها البيئي، وأن توفر لمواطنيها بيئة أنظف وأصح وأكثر إنتاجية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير مهارات المؤسسات المحلية على الانخراط في عمليات تشاركية مراعية لحساسيات الصراع. ويشمل ذلك تعزيز القدرات التنفيذية للبلديات في مجالات مثل التخطيط الإستراتيجي، وجمع الأموال، وإدارة المشاريع، والتنسيق والروابط مع السياسات على المستوى الوطني.

الاستثمار في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات سوف:

- يساند عملية التحول المفضية إلى الاستدامة الذاتية وتحسين الأحوال وتحقيق النمو
- يساند خلق فرص العمل ووسائل كسب العيش
- يشجع على زيادة إسهام المرأة في تحقيق النمو والحلول المستدامة.
- يحسن الأداء البيئي ويوفر للسكان بيئة أنظف وأصح وأكثر إنتاجية.

وفي مجال النوع الاجتماعي، لن تركز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها على مجرد توفير الحماية وإعادة التأهيل، بل تسعى جاهدة لتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يساهم بالتالي في التماسك الاجتماعي وسيادة القانون. ستستفيد جهود التحويل من تغيير الأدوار الاجتماعية للجنسين أثناء الأزمة لتشجيع مساهمة أكبر للنساء في تحقيق النمو والحلول المستدامة.

كيف يسهم تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الاستقرار الاجتماعي والإقليمي؟

لأن الإستراتيجيات المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ستستهدف تعزيز قدرات وهياكل منع الصراعات الوطنية وتشجيع نماذج الحوكمة المحلية التي تضمن اشتمال التنوع داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وفي الوقت ذاته، ستدعم المجتمعات المحلية، وتحد من حالات العنف النابعة من استشعار انعدام المساواة، والقدرة على الحصول على الموارد المحدودة.

قبيل الحرب الأهلية السورية، كانت المنطقة دون الإقليمية تعاني بالفعل من سلسلة من الأزمات الإقليمية. وقد شكلت موجات النزوح واللجوء التي نتجت عنها ضغوطاً هائلة على الأنظمة الوطنية والمجتمعات المضيفة. وقد بدأت المخاطر السياسية والإنسانية والإنمائية للصراع السوري، في هذه البيئة الهشة، في تهديد استقرار المنطقة.

ومع انتقال العنف والقتال في سوريا إلى عمق أكبر بالمنطقة، بدأ ظهور سلسلة تربط الأزمة الإنسانية وآثارها على التنمية بالتماسك والاستقرار الاجتماعيين، مما يشير إلى خطر امتداد الصراع من سوريا إلى البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، أصبح العراق، الذي يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، منغمساً الآن بكامله في الصراع، مع نزوح أعداد هائلة داخلياً على نحو يفرض مزيداً من الضغوط على إدارة الأزمة.

وفي أنحاء أخرى بالمنطقة، فإن حالات العنف المتزايدة النابعة من استشعار انعدام المساواة، فضلاً عن تصاعد الطلب على الخدمات البلدية والحكومية، توهن الروابط والهياكل التي من شأنها المساعدة على رعاية الاستقرار داخل المجتمعات.

الحفاظ على التماسك الاجتماعي ومنع الصراعات هدف محوري للنهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها الذي تم اعتماده حديثاً.

النهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات سوف:

- يعزز القدرات والهياكل الوطنية لمنع نشوب الصراعات
- يعزز نماذج الحكم المحلي التي تكفل إدماج التنوع في المجتمعات المحلية
- يدعم المجتمعات المحلية والحد من حالات العنف النابعة من استشعار انعدام المساواة
- يؤهل الفتيات والفتيان بمهارات العيش في مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات

إعادة بناء منظومات وإستراتيجيات كسب العيش المستدامة ستكون أيضاً جزءاً جوهرياً من تدخلات التعافي من الأزمة، مع تركيز خاص على إدرار الدخل وخلق فرص العمل، إذ أن هذين ضروريان للتعافي الاقتصادي واتقاء المزيد من الصراعات.

وأخيراً، سترعى التدخلات الموجهة ثقافة التسامح لمكافحة جميع أشكال التطرف وكراهية الأجانب والراديكالية، التي تهدد السلام والاستقرار.

ما السيناريوهات السكانية والديموغرافية للمنطقة؟

وعلى الرغم من تواصل الجهود الرامية إلى إيجاد حل للصراع، إلا أن جميع العلامات تشير إلى أن التكاليف البشرية للأزمة في تصاعد، وتحركات السكان تتسارع وتيرتها، وعوامل الهشاشة تزداد سوءاً.

وفي هذا السياق، لا مفر من أن تشمل فرضيات التخطيط لعام ٢٠١٥ إمكانية استمرار العنف وانعدام الأمن في كل من سوريا والعراق، واستمراراً للانكماش الاقتصادي وتآكل الحيز المالي؛ واستمرار التدفق الخارجي للاجئين بمعدلات مماثلة للاتجاهات الراهنة؛ وإن شهد هذا العام عودة اختيارية للاجئين، فسيكون ذلك بأعداد محدودة.

وحتى نهاية عام ٢٠١٤، قدرت أعداد اللاجئين السوريين الإضافيين التي يحتمل وصولها إلى البلدان المضيفة الخمسة خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٩٠٠ ألف لاجئ، ويعني هذا بلوغ الرقم التخطيطي للاجئين على مستوى المنطقة نحو ٣ مليون لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

وفي البلدان المضيفة، يتوقع أن تؤدي حالة الطوارئ طويلة الأمد إلى استنفاد موارد اللاجئين وتناقص قدرة الأكثر هشاشة من بينهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفي بلدان المنطقة، التي تعاني بالفعل من معدلات فقر مرتفعة (١٤ في المائة في الأردن، ٢٦ في المائة في مصر، و٢٨,٥ في المائة في لبنان) يحتشد اللاجئون في المناطق التي تقاسي فعلياً من الفقر وأوجه المعاناة مع محدودية سبل كسب العيش والمساكن والخدمات الاجتماعية.

وما لم يواجه ذلك بقدرات أقوى على التخطيط وتقديم الخدمات، فإن الزيادة المتوقعة في أعداد اللاجئين، على مدى عام ٢٠١٥، ستستمر في التأثير على ملايين المستضعفين المقيمين في المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين والنازحين.

التوقعات السكانية والديموغرافية لعام ٢٠١٥:

- استمرار العنف وانعدام الأمن في كل من سوريا والعراق
- نزوح ما يصل إلى ٩٠٠ ألف سوري آخرين إلى البلدان المضيفة بنهاية عام ٢٠١٥
- وصول إجمالي أعداد اللاجئين إلى ٣ مليون لاجئ على مستوى المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠١٥
- استمرار استنفاد الموارد والقدرات وتوجيه التدخلات الدولية إلى تعزيز الأنظمة الوطنية، ومساندة سبل كسب العيش، وبناء قدرة المجتمعات المحلية المضيفة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها

ونظراً للاهتمام الدولي المتزايد بالاستقرار الإقليمي، فقد أصبح لزاماً التحول إلى التدخلات المستندة إلى بناء القدرات لمساعدة سوريا والبلدان المضيفة في المنطقة على مواجهة آثار هذه الصدمات الديموغرافية والاقتصادية التي طال أمدها.

وفي الوقت الذي يتم فيه تلبية احتياجات الحماية العاجلة للمتضررين، يجب أن يوجه التضامن الدولي تدريجياً نحو مساعدة الحكومات المضيفة على تعزيز أنظمتها الوطنية، ومساندة سبل كسب العيش، وبناء قدرة المجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والقدرات المحلية.

لماذا يقام تحالف شركاء من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات؟

إن طبيعة الأزمة السورية، وطول أمدها والدمار الذي تخلفه داخل البلاد، وفي سائر المنطقة دون الإقليمية، تشكل تحدياً أمام أساليب الاستجابة المعتادة من خلال المعونات، وآليات التنسيق. لذلك أصبح لزاماً – لا اختياراً – توحيد معارف وموارد الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، فضلاً عن القدرات والتقنيات والبنى التحتية للقطاعين الخاص والعام، لتحسين الاستجابة للأزمة.

بناء تحالف شراكة قوي من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها يعني، من ناحية عملية، تجاوز حدود التجزئة والانفراد بين التدخلات الإنسانية والإنمائية لتحقيق مزيد من الاستفادة الإستراتيجية والمكثفة والمتكاملة للموارد والقدرات الخارجية والداخلية في منطقة التأثير المباشر للأزمة السورية.

وتيسيراً لحدوث نقلة نوعية في الاستجابة للأزمة، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولاً جميع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية لمساندة اعتماد النهج المستند إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات، في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ثم أطلق الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تعد سابقة أولى للأمم المتحدة على المستوى العالمي في مجال الاستجابة للأزمات. وقد رحب البيان الختامي لمؤتمر برلين بشأن أوضاع اللاجئين السوريين، الذي عقد في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، بالدور التنسيقي للأمم المتحدة وأشار إلى أن "الجهات المانحة والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والبلدان المضيفة، ضماناً لاستجابات إنسانية وإنمائية شاملة ومتماسكة، ستقوم بالتغلب على الحواجز المؤسسية للعمل معاً على الحد من تكاليف العمليات وتكرارها. وسيواصل جميع المشاركين التنسيق عن كثب تحت قيادة البلد المضيف بمساندة من الأمم المتحدة".

من شأن تحالف الشركاء من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات أن يحقق ما يلي:

- **تعميم النهج المستند إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات في تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا**
- **توسيع قاعدة الجهات المانحة الخاصة بالاستجابة بحيث تشمل الجهات الإنمائية الفاعلة**
- **تعزيز الابتكار في تصميم الحلول وتقديمها إلى الأفراد والمجتمعات المتضررة من الأزمة**
- **رصد التقدم في أجندة تعزيز القدرة عل مواجهة الأزمات وجمع الدروس المستفادة لتطبيقها في سياق أزمات أخرى**
- **توسيع مجموعة أدوات الحل عن طريق إشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومجتمع التنمية الأوسع**

تتيح الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا العديد من المداخل إلى التنمية المستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. فعلى المستوى القطري، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلطات الوطنية في لبنان والأردن في وضع خطط استجابة وطنية شاملة وقاد ائتلاف شركاء في تعزيز النداء من أجل قطاعي سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي واعتماد نهج مستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها طوال الاستجابة. وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المجالين الإنساني والإنمائي، في حشد التكنولوجيا والمعرفة والموارد المالية من أجل تحسين الاستجابة للأزمة السورية.

كثير من الشركاء، بما في ذلك السلطات الحكومية الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة وممثلو اللاجئين والمجتمعات المحلية المتضررة، منخرطون الآن في تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا وضمان الاستدامة على المستويات كافة.

يحصل الشاب الأردني يحيى على تدريب أثناء الخدمة في إطار برنامج التدريب المهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجال التدفئة والتهوية وتكييف الهواء الذي يعد جزءاً من مشروع المجتمعات المضيفة. الأردن، فبراير/شباط ٢٠١٤.

بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/أليساندرا بلاسي

وسيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاهداً على توجيه هذا التحالف للشركاء وتوسيع نطاقه، بغية تعميم النهج المستند إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات في تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا وخطط الاستجابة الوطنية مستقبلاً. إن وجود تحالف نشط من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها سيوسع قاعدة الجهات المانحة الخاصة بالاستجابة ويشمل الجهات الفاعلة الإنمائية، ويشجع الابتكار في تصميم الحلول وتقديمها إلى الأفراد والمجتمعات المتضررة من الأزمة، ويرصد التقدم في أجندة مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها وجمع الدروس المستفادة لتطبيقها على سياقات أزمات أخرى. وأخيراً، فإن مشاركة القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومجتمع التنمية الأوسع ستسهم في إعداد مجموعة أدوات أكفأ وأشمل لمعالجة تعقيد الأزمة السورية.

برامج وميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا

وستشمل المساعدة الإنسانية المقدمة في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا قطاعات تتراوح من الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية إلى التعليم والتغذية ووسائل كسب العيش. على الرغم من الجهود الكبيرة وحاسمة الأهمية، فإن تواصل نمو الأزمة، وأثرها على اللاجئين والبلدان المضيفة، ونقص التمويل كلها عوامل تؤكد الأهمية المستمرة لتحسين وتوسيع نطاق الاستجابة الدولية. وعلاوة على ذلك، فمع استمرار الأزمة واضطرار اللاجئين والبلدان المضيفة إلى التصدي للوضع الحالي والتعافي من آثاره، يجب على الاستجابة الدولية أن تتضمن منظوراً أطول أجلاً. ويتطلب ذلك البناء على الأساس الإنساني القوي للمساعدات المقدمة حتى الآن والعمل على تعزيز قدرات البلدان المضيفة – شعوباً وحكومات ومؤسسات – على التعامل بشكل أفضل مع تبعات الصراع في سوريا، وتحقيق الازدهار على الأجل الأطول.

وبموازنة يبلغ إجمالي متطلباتها **٤٩٠,٥٣٤,٨٧٦ دولار أمريكي٠ ٤١٨,٧٠٠,٢٧٨ دولار أمريكي** في نداء عام ٢٠١٥ من أجل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات و٧١, ٨٣٤,٥٩٨ **دولار أمريكي** في النداء من أجل خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا – سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مجموعة واسعة من البرامج الرامية إلى مساندة القطاعات المعنية بسبل كسب العيش، والتماسك الاجتماعي، والاحتياجات الأساسية، والحماية، والصحة، والمأوى، بالإضافة إلى التنسيق الإقليمي للاستجابة القائمة على بناء القدرة على مواجهة الأزمات، وذلك من خلال شبكة كبيرة ومتنوعة من المنظمات والجهات الشريكة الوطنية والحكومية وغير الحكومية. ومن المتوقع أن يكون المحتوى الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا محفزاً وأن يعظم من الموارد الحالية والجديدة لجهود الاستجابة التي يمكن توسيع نطاقها.

متطلبات الموازنة

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	موازنة ٢٠١٥ في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا
لبنان	٢٢١,٧٩٢,٢٧٨
الأردن	١٠٢,٥٥٨,٠٠٠
تركيا	٥٨,٧٥٠,٠٠٠
مصر	١٦,٠٠٠,٠٠٠
العراق	١٥,٦٠٠,٠٠٠
مرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة	٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي للخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات	**٤١٨,٧٠٠,٢٧٨ دولارا أمريكيا**
سوريا/خطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا	**٧١,٨٣٤,٥٩٨**
مجموع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات/خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا	**٤٩٠,٥٣٤,٨٧٦ دولارا أمريكيا**

أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطلبات الموازنة في خطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا لعام ٢٠١٥

سوريا	خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥
الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش	٦٦,٦٤٥,٧٢٠
الأصناف غير الغذائية والمأوى	٢,٧٢١,٦٠٠
الصحة	٣٩٣,٦٧٨
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	٢,٠٧٣,٦٠٠
المجموع الفرعي	**٧١,٨٣٤,٥٩٨ دولاراً أمريكياً**

أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطلبات الموازنة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على المستوى القطري

لبنان	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٥
سُبل كسب العيش	٩٨,١٦٦,٦٦٧
الخدمات البلدية وإدارة الصراع	١٠٣,٦٢٥,٦١١
الصحة	٦,٠٠٠,٠٠٠
مأوى	٢,٠٠٠,٠٠٠
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	١٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٢١,٧٩٢,٢٧٨ دولارا أمريكيا**

الأردن	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٥
الخدمات البلدية والنقل (الخدمات البلدية فقط)	٣١,٠٠٠,٠٠٠
الأمن الغذائي وسبل كسب العيش	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
الحماية الاجتماعية والعدالة	٦,٣٥٠,٠٠٠
المأوى والبيئة والطاقة (البيئة والطاقة فقط)	٤٠,٨٠٨,٠٠٠
الاحتياجات الأساسية	٤٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠٢,٥٥٨,٠٠٠ دولارا أمريكيا**

تركيا	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٥
سُبل كسب العيش	٣٣,٢٥٠,٠٠٠
الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية	٢٥,٥٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥٨٧٥٠٠٠٠ دولار أمريكي**

مصر	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٥
سُبل كسب العيش	١٥,٥٠٠,٠٠٠
الحاجات الأساسية	٥٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٦,٠٠٠,٠٠٠ دولارا أمريكيا**

العراق	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٥
سُبل كسب العيش	١٤,٢٠٠,٠٠٠
الحماية	١,٤٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥,٦٠٠,٠٠٠ دولارا أمريكيا**

أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطلبات الموازنة على المستوى دون الإقليمي

المرفق دون الإقليمي للاستجابة للأزمات	موازنة ٢٠١٥ في الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها وخطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا
إعداد خطط الاستجابة الوطنية والإقليمية للأزمة السورية ودمج بناء القدرة على مواجهة الأزمات فيها	١,٤٠٠,٠٠٠
منتجات معرفية مبتكرة وخدمات استشارية للمكاتب القطرية، شاملة أدوات تحليل القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ونظم إدارة المعلومات	٢,٠٠٠,٠٠٠
التوعية العامة والشراكة الإستراتيجية	٦٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

سوريا

السياق

تشهد سوريا منذ ما يقرب من أربع سنوات صراعاً مطولاً أدى بشكل مباشر إلى فقدان الأرواح، ونزوح وهجرة بأعداد كبيرة، وضعف في الخدمات الاجتماعية، وتدمير للبنية التحتية الاجتماعية الأساسية، وفقدان الكثير من سبل كسب العيش، وتدمير المنازل والممتلكات، وتدهور سيادة القانون والأمن. وتسببت الأزمة في سوريا في زيادة أسعار السلع والخدمات، وفقدان الوظائف، وتنامي البطالة، وتضرر قطاعات الإنتاج والبنية التحتية. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى الانكماش الاقتصادي الشديد، إلى تفاقم مستويات الفقر في أرجاء البلاد، وتضخم أعداد النازحين داخلياً الذين فقدوا ممتلكاتهم وأصولهم. ويعيش أكثر من ٧٥ في المائة من الشعب السوري في فقر، بينما يواجه ٥٦ في المائة تحديات البطالة.

وزادت الهشاشة بمعدلات أعلى نظراً لتدهور العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك هلاك الأرواح، والإعاقة المفاجئة، وتدهور الظروف المعيشية، وانقطاع الخدمات الاجتماعية والتأهيلية. وما زال مئات الآلاف من السوريين يقيمون في مناطق القتال في دير الزور، والرقة، ودرعا، من جملة محافظات أخرى. ويعيش العديد من هذه المجتمعات في حالة عميقة من الهشاشة، فكثيراً ما تجتاح الاشتباكات المسلحة المجتمعات المدنية وتتعرض لحرمان يهدد الحياة. وقرب نهاية عام ٢٠١٤، لم يكن في مقدور العديد من اللاجئين السوريين مغادرة البلاد نظراً لوجود حواجز على الحدود مع لبنان، مما ترك هؤلاء المستضعفين المعرضين للمخاطر بلا ملاذ ولا سبيل للهرب. وأعداد المعوقين آخذة في التزايد، ولا سيما في مناطق القتال الشديد. ويجد كل من النساء والشباب والشيوخ والأطفال أنفسهم في أتون صراع يزيدهم هشاشة تفوق حالة الهشاشة التي يعانون منها بالأساس.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – شريك مفضّل

يعكف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** على تنفيذ برنامج فريد في نوعه للقدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في سوريا يساند الشعب السوري في شدته بمساندة فرص العمل والمشروعات الصغيرة. ويتجاوز البرنامج حدود المساعدات الإنسانية بشوط كبير باتجاه بناء القدرة على مواجهة الأزمات؛ فهو يبرهن على أن سوريا والشعب السوري ليسا بحاجة للاعتماد على المنح الإنسانية من أجل البقاء. ويهدف البرنامج إلى الحد من التبعيات غير المرغوبة وتحفيز السوريين على البقاء في سوريا وعدم الفرار عبر الحدود.

وتعد منهجيات تنفيذ هذا البرنامج فريدة في نوعها ومصممة خصيصاً لمواءمة الوضع في سوريا. حيث يتم التنفيذ من خلال **المنظمات غير الحكومية**، والمؤسسات المجتمعية والدينية، ويجري تنسيقه مع السلطات على المستويين الوطني والمحلي. ويتم التعاقد والمتابعة من خلال فرق **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الميدانية الكائنة في **١٠** محافظات من أصل **١٤** محافظة في سوريا.

سوريا

١٣٩,٨ مليار $

إجمالي الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

مع تزايد إدراك الجهات الفاعلة المعنية والمجتمع الدولي بتقويض الأزمة في سوريا للمكاسب الإنمائية، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعوة إلى تعميم نهج بناء القدرة على مواجهة الأزمات في إطار المساعدات الإنسانية والمتعلقة بدعم سبل كسب العيش في سوريا، وخاصة مع تصاعد التوترات الاجتماعية وشح الموارد الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، ثمة اعتراف متزايد بأن أموال المساعدات والبرامج الإنسانية المعنية بإنقاذ الأرواح غير كافية ولا مستدامة، وأنه من الضروري وضع نهج أكثر "توجهاً نحو التنمية" لبناء القدرة على مواجهة الأزمات والحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية على الأجل الطويل.

ويركز نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في المجتمعات بغية استعادة سبل كسب العيش وتوطيدها، وتيسير توليد الدخل، مما يؤدي بدوره إلى تجنب المزيد من العوز والتهميش والاعتماد على المساعدات. وينصبّ تركيز خاص على الفئات الضعيفة مثل النازحين داخلياً والشباب والأسر المعيشية التي تعولها نساء والمعوقين.

وستساعد تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع الأساس لمجتمع أكثر قدرة على مواجهة أمام الأزمات والتعافي من آثارها من خلال (أ) أعمال إعادة التأهيل كثيفة العمالة للبنية التحتية الأساسية للمجتمع لتحسين تقديم الخدمات (مثل برامج النقد لقاء العمل لجمع المخلفات الصلبة وإزالة الركام وإعادة تأهيل المدارس) و(ب) استعادة سبل كسب العيش المقطوعة وتوطيدها (مثل منح بدء الأعمال، واستبدال الأصول، والتدريب المهني الموجه، والتمويل الأصغر). وسيعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا التماسك الاجتماعي والمصالحة من خلال الأنشطة المجتمعية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، مع إشراك الأطراف الفاعلة المحلية ضماناً لمشاركة المجتمع المحلي وتمثيله في جهود الإنعاش المبكر.

وعلاوة على ذلك، سيشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استبدال المساعدة الإنسانية بتعزيز استخدام الموارد المحلية لتحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المحلي. وسيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير قدرات الأطراف الفاعلة المحلية على تدعيم سبل كسب عيشها، وتعزيز قوة تحملها للصدمات وآليات المواجهة الإيجابية لعوامل الهشاشة والضغوط الأخرى.

سوريا

١٢,٢ مليون

يحتاج الناس إلى مساعدات إنسانية في سوريا

النتائج*

- قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ بداية عام ٢٠١٥، بتوسيع نطاق تدخلاته المعنية بالإنعاش المبكر وبناء القدرة على مواجهة الأزمات التي تستهدف ١٢ من أكثر محافظات سوريا تضرراً. واعتماداً على نهج يستند إلى المناطق في وضع الخطط والبرامج، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بتنفيذ ٤٧ مشروعاً للإنعاش وبناء القدرة على مواجهة الأزمات ودعم سبل كسب العيش. وحتى يوليو/تموز ٢٠١٤، استفاد ما مجموعه ١,٥٢٧,٩٧٧ من المتضررين على مستوى سوريا من مساندة البرنامج.

- وقد أعد برنامج الإنعاش وبناء القدرة على مواجهة الأزمات ودعم سبل كسب العيش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصمم ونفذ كمكون متكامل ضمن خطة استجابة المساعدات الإنسانية السورية، على النحو المتفق عليه بين حكومة الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة في سوريا. وتنفذ المشاريع مع السلطات المحلية على مختلف المستويات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المجتمعية والدينية الفاعلة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سوريا.

- نحو ٥٠,٠٠٠ شخص في محافظات حلب والحسكة والرقة والسويداء ودمشق ودير الزور ودرعا وحماة وحمص وإدلب وريف دمشق وطرطوس استفادوا استفادة مباشرة من فرص العمل الطارئة واستعادة أنشطة الأعمال الصغيرة وخدمات إعادة التأهيل المستهدفة للأسر المعيشية التي تعولها نساء والمعوقين ومرضى السل وفيروس ومرض الإيدز، مما أدى إلى تحسّن كليّ في أوضاعهم المعيشية المتردية.

- تم توفير حوالي ٨,٠٠٠ فرصة عمل طارئة ويستفيد منها ٣٧,٦٢٩ فرداً من ضمنهم أفراد أسرة معيلون مباشرة في حلب والحسكة والرقة ودمشق ودير الزور ودرعا وحماة وحمص وإدلب وطرطوس. وقد وجه أكثر من ٧٥ في المائة من فرص العمل لخدمة رفع أكثر من ١٠ آلاف طن من المخلفات الصلبة والتخلص منها، من ٦١ حياً، مما أتاح لما يقرب من ١,٤ مليون نسمة من النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة التمتع بظروف صحية أفضل وبيئة أنظف حول منازلهم. وتم إيجاد ٢٥ في المائة من فرص العمل من خلال استعادة سبل كسب العيش بما في ذلك إحياء الورش الإنتاجية وأنشطة الأعمال المحلية متناهية الصغر إلى الصغيرة. واستعيد ٥٤٤ نشاطاً صغيراً ومتناهي الصغر وأعيد تأهيلها، مما عاد بالنفع على ٦,٣٠٥ شخص في حلب، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وحماة، وحمص، وريف دمشق، وطرطوس. وتضمنت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشراء المباشر من الورش وأنشطة الأعمال الصغيرة المحلية، وتوفير الأصول الإنتاجية أو استبدالها، علاوة على تقديم تدريب مهني لتسهيل إحياء أنشطة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر.

- تلقت أكثر من ١٠٠٠ أسرة معيشية تعولها نساء، من ضمنها ٤٢ امرأة ومعوقاً، مساندة لسبل كسب العيش، مما عاد بالنفع المباشر على ٣٣٩٩ شخصا. تألفت مساندة سبل كسب العيش من استهداف الأسر المعيشية التي تعولها نساء لتوفير فرص عمل طارئة في ورش الخياطة وتجهيز المواد الغذائية، واستبدال الأصول والأدوات، ومبادرات النقد مقابل العمل في الحسكة وحماة وطرطوس. كما زود ١,٦٢٧ شخصاً معوقاً بخدمات إعادة التأهيل ووسائل مساعدة على الحركة. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه الطبي المقدم إلى ٣٠٠٠ مريض بالسل و١٥٠ شخصاً مصاباً بفيروس ومرض الإيدز.

- علاوة على المستفيدين المباشرين البالغين نحو ٥٠,٠٠٠، هناك نحو ١,٥ مليون شخص متضرر من الأزمة في كل أنحاء سوريا يتمتعون بأوضاع صحية وبيئية ومعيشية أفضل نتيجة برنامج سبل كسب العيش وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عائلات الأشخاص الذين تم تشغيلهم، والسكان والنازحون داخليا الذين يعيشون في الـ٦١ حياً التي تنفَّذ فيها أنشطة إدارة النفايات الصلبة، والسكان المتضررون من الأزمة الذين يتمتعن بإمكانية وصول أفضل إلى الأسواق المحلية التي تمت استعادتها وإعادة تأهيلها كلهم من بين الـ١,٥ مليون شخص المستهدفين بالبرامج المستندة إلى المناطق التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

• انظر أيضاً استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا: تقرير منتصف العام لاستعادة سبل كسب العيش وتوطيدها، يناير/كانون الثاني-يوليو/تموز ٢٠١٤

ويعد **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في سوريا رائداً في مجال الإنعاش المبكر وقطاع سبل كسب العيش، وأنشأ كذلك فريقين عاملين فنيين: أحدهما لتطوير قدرات **المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي**، والآخر لتقييم الأضرار وسبل كسب العيش. وسيكون **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** أيضاً شريكاً في قطاعات الأصناف غير الغذائية والإيواء والصحة و**المياه والصرف الصحي والنظافة**. المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه القطاعات في ٢٠١٥ إجمالي **٧١,٨٣٤,٥٩٨ دولاراً أمريكياً**.

ولم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

	المُخرَج	خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥
الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش	تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى الجهات المتضررة من سكان ومؤسسات من خلال أعمال إعادة التأهيل كثيفة العمالة للبنية التحتية الأساسية والاجتماعية	٣١,٧٩٥,٢٠٠
	تعزيز آليات المواجهة لدى السكان المتضررين من خلال استعادة سبل كسب العيش المقطوعة	١٤,٦٨٨,٠٠٠
	تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى الفئات الضعيفة (بما في ذلك الشباب والأسر المعيشية التي تعولها نساء والمعوقون) الذي تم تعزيزه من خلال المساندة المستهدفة لإعادة التأهيل وسبل كسب العيش	١٨,١٥٣,٧٢٠
	تعزيز قدرات التقييم والتخطيط والتنفيذ والرصد لدى الشركاء الدوليين والوطنيين والمحليين من أجل استجابة متماسكة ومنسقة للإنعاش المبكر ودعم سبل كسب العيش	٢,٠٠٨,٨٠٠
	المجموع الفرعي	**٦٦,٦٤٥,٧٢٠ دولاراً أمريكياً**
أصناف غير غذائية /مأوى	**المُخرَج**	**خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥**
	الأصناف غير الغذائية الأساسية المحلية للنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة	٢,٧٢١,٦٠٠
	المجموع الفرعي	**٢,٧٢١,٦٠٠ دولار أمريكي**
الصحة	**المُخرَج**	**خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥**
	مساندة البرامج الوطنية للسل وفيروس ومرض الإيدز في سوريا	٣٩٣,٦٧٨
	المجموع الفرعي	**٣٩٣,٦٧٨ دولاراً أمريكياً**
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	**المُخرَج**	**خطة الاستجابة الإستراتيجية في سوريا لعام ٢٠١٥**
	حلول الطاقة الشمسية لتسخين المياه في أماكن الإيواء	٢,٠٧٣,٦٠٠
	المجموع الفرعي	**٢,٠٧٣,٦٠٠ دولار أمريكي**

أسماء القطاعات توافق النظام العنقودي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

لبنان

السياق

بعد استقبال لبنان على مدى أربع سنوات للنازحين من سوريا نتيجة الحرب، تواجه الحكومة والشعب اللبناني الآن اختباراً حرجاً للاستقرار، حيث ازداد عدد من يعيشون في لبنان بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. ويوجد الآن بالبلد ١,٢ مليون سوري مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما ارتفع أيضاً عدد الفقراء الذين يعيشون في لبنان بنسبة تقدر بـ٦٦ في المائة منذ عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢,٢ مليون.

وضعت الزيادة في عدد النازحين ضغوطاً خطيرة على البنية التحتية العامة الهشة من قبل، ولا سيما في مجال إدارة النفايات وشبكات المياه والصرف الصحي. كما أن المدارس والمراكز الصحية مثقلة بما يفوق قدراتها بفعل الزيادة الحادة في السكان نتيجة التدفق الجماعي للسوريين. وتواجه الحكومة على المستويين المركزي والمحلي فجوة متسعة بين حجم التحديات الناشئة وقدراتها المالية والتنظيمية على التصدي لها.

حيث تضاعف معدل البطالة إلى الضعفين في السنوات الماضية، وتؤثر هذه البطالة على النساء والشباب بشكل غير متناسب. وبالنسبة للمجتمعات المحلية الأشد فقراً، نجد أن الفقر والدين، وازدياد النفايات والتلوث، والخدمات المثقلة بما يفوق طاقتها، وازدياد التنافس على فرص العمل، تهيمن بشكل متزايد على الحياة اليومية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - شريك مفضل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك الرئيسي للمشروعات الإنمائية في لبنان، وهو ما ينعكس في تشكيلة المانحين الواسعة كشبكة المملكة المتحدة للمعونة والاتحاد الأوروبي وحكومات سويسرا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبلدان ومؤسسات أخرى.

وتربط **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** علاقة وثيقة ومثمرة بحكومة لبنان، كما يتبين في عمله مع وزارة الشؤون الاجتماعية في رسم خرائط المخاطر والموارد للمجتمعات المحلية الضعيفة وفي قيادة برنامج دعم المجتمعات المحلية. لكن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** تربطه أيضاً بوزارات الداخلية والمياه والطاقة وغيرها علاقات متينة تعود إلى ما قبل الأزمة الراهنة.

كما أن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** هو أيضا الوكالة الرئيسية المعنية بتحقيق الاستقرار في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة والخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. علاوة على ذلك، يقود **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** المجموعات القطاعية بشأن الاستقرار الاجتماعي وسبل كسب العيش. حيث يملك **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، بشبكته من المكاتب الفرعية التي تضم موظفين يقومون بمهام تنسيقية معينة، قدرة عملياتية قوية توفر قيمة عالية للاستثمار.

لبنان

٢,٦ مليار

هي التكلفة التقديرية التي تحملتها الموازنة العامة في لبنان نتيجة الأزمة أثناء ٢٠١٢-٢٠١٤

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

يدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع الحكومة اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للحفاظ على المكاسب الإنمائية والمساهمة في الاستقرار من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة التي تمثل الفصل الخاص بلبنان في الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. وقد صاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج تلبي الحاجات في قطاعات الصحة وسبل كسب العيش والمأوى والاستقرار الاجتماعي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بتدخلات مبتكرة وتحفيزية.

وسوف تركز جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقام الأول على مساندة المجتمعات المحلية المضيفة لتحسين صلاحية القوة العاملة للتوظيف وقدرة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إيجاد فرص عمل. فعلى المستويين البلدي والمحلي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع ١٤٨ بلدية من خلال منهجية رسم خرائط المخاطر والموارد على المستوى البلدي لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية، كما سيتم تعزيز المجتمعات المحلية كي تعالج النزاعات والصراعات سلمياً. وعلى المستوى الوطني، سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساندة فنية لمؤسسات الدولة لتعزيز قدرة الحكومة على إدارة الكوارث والأزمات وتنسيق مواجهتها. كما سيشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً وسائل الإعلام لنشر رسائل إيجابية والتصدي للمفاهيم المغلوطة حول النازحين من سوريا.

ستحسّن تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية ونطاق تغطيتها وجودتها بإجراء تقييمات وتوفير التجهيزات الضرورية وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية. ومن خلال مساندة البنية التحتية، سيحسن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية الاستفادة من المياه النظيفة والتخلص من مياه الصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة والطرق وشبكات الكهرباء. علاوة على ذلك، سيتم تحسين الأوضاع المعيشية في تجمعات الفلسطينيين من خلال زيادة الأمن والإنصاف في إمكانية الحصول على المياه الكافية للشرب والطهي والنظافة الشخصية والمنزلية.

وسيتم دمج كل هذه الأنشطة دعماً لاستهداف الأفراد الأشد ضعفاً من السكان.

بالنسبة لعام ٢٠١٤، تحققت نتائج كبيرة في المجالات سالفة الذكر التي نسوق فيما يلي مجرد أمثلة قليلة لها:

- في وادي خالد في الشمال، حيث ازداد استهلاك المياه بنسبة ٣٠ في المائة نتيجة الأزمة، تضطر الأسر المعيشية إلى الاعتماد على بائعي مياه الصهاريج من القطاع الخاص بتكلفة عالية وجودة متدنية. يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء شبكة مياه في ٢٠١٥ ستقدم حلاً دائماً لحاجات المجتمع المحلي.

- أثر واضح للأزمة هو زيادة التوترات داخل المجتمعات، مما يجعل مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإحلال السلام على المستوى المحلي حتمية. في كافة البلديات المستهدفة، يشمل هذا إشراك الأطراف الفاعلة المعنية في رسم خرائط للأسباب المحتملة للصراع والحلول الممكنة لها. وتُترجم النتائج إلى إستراتيجيات محلية بسيطة للاستقرار الاجتماعي. وعندئذ يتم دمج الأفكار الجوهرية للإستراتيجيات البلدية في رسائل متعلقة بالسياسات للحكومة المركزية.

- في سرفند في الجنوب، يخدم أكبر سوق سمك في البلد كمصدر حيوي للدخل للسكان المحليين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعادة تأهيل السوق وتجهيزه وتعزيز القدرة الإدارية للتعاونية التي تديره، مما يفيد بشكل مباشرة أكثر من ١١٠٠ صياد وعائلاتهم وبشكل غير مباشر ٥٥٠٠ من أفراد المجتمع المحلي الآخرين.

- في لبنان، ٩٢ في المائة من مياه الصرف الصحي يتم صرفه في المجاري المائية دون معالجة. في قرية الهبارية الجنوبية، منشأة المعالجة غير قادرة على التعامل مع الزيادة في مياه الصرف الناتجة عن الزيادة السكانية. نتج عن هذا تلوث ينذر بالخطر لمياه الأنهار وازدياد المخاطر الصحية حيث تفلت مياه الصرف غير المعالجة إلى البيئة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعادة تأهيل وتوسيع الخزان الرئيسي لزيادة طاقة المنشأة.

- ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – لبنان على إنتاج العديد من الدراسات في إطار محاولاته لقياس أثر العمل السابق واستهداف مناطق للتدخل المستقبلي. دراسة لأثر المعونة الإنسانية على الاقتصاد اللبناني تغطي عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، وهي الوكالات التي قدمت ٨٢٠ مليون دولار – أي أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي تمويل معونة الأمم المتحدة – من الربع الثالث من ٢٠١١ إلى الربع الثاني من ٢٠١٤. ومن المتوقع استكمال المرحلة النهائية من هذه الدراسة في نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١٥. كما أنتج أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير تتبع المجتمعات المحلية المضيفة، الذي يوفر معلومات مفصلة حول مستوى المساندة المقدمة للمجتمعات المحلية اللبنانية المضيفة والمؤسسات العامة في إطار خطة الاستجابة الإقليمية السادسة. وأخيراً فقد دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – لبنان في شراكة مع المركزي البحثي اللبناني الرائد "دعم لبنان" في مشروع لرسم خرائط للصراعات وتحليلها، يهدف إلى تزويد شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة وعامة الجمهور بنظام لرسم الخرائط على الإنترنت يتتبع الوقائع وحالات الصراع بشكل مستمر، وبتحليل دوري لديناميات الصراع في مواقع معينة.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في هذه القطاعات في ٢٠١٥ إجمالي **٢٢١,٧٩٢,٢٧٨ دولار أمريكي**. لم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

سُبل كسب العيش

المُخرَج	٢٠١٥
ما تم تنفيذه من برامج سريعة إدرار الدخل	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
ما تم تحسينه من صلاحية القوة العاملة للتوظيف	١٣,٦٦٦,٦٦٧
ما تم تحسينه من قدرة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إيجاد فرص عمل	٢١,٥٠٠,٠٠٠
ما تم تعزيزه ورفع مستواه من سلاسل قيمة	١٥,٠٠٠,٠٠٠
ما رُوّج له من سياسات وإستراتيجيات وخطط لفرص العمل ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسبل كسب العيش	٨,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٩٨,١٦٦,٦٦٧ دولاراً أمريكياً**

الخدمات البلدية وإدارة الصراعات

المُخرَج	٢٠١٥
ما تم تحسينه من قدرة مجتمعية على إدارة الصراعات	٧٦٨,٣٤٧
الحكومات المحلية التي مُكّنت من تخفيف حدة التوترات من خلال تحسين تقديم الخدمات الأساسية	٩٣,٣٠٩,٩٧١
ما تم تعزيزه من قدرة المؤسسات الوطنية على تخفيف حدة التوترات	٩,٣٦٢,٢٩٣
ما تم تعميمه من حساسية تجاه الصراعات بتوفير تحليل للصراعات وبناء للقدرات للاستجابة للأزمة السورية	١٨٥,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠٣,٦٢٥,٦١١ دولاراً أمريكياً**

الصحة

المُخرَج	٢٠١٥
خدمات الرعاية الصحية الأولية القياسية	٢٠٠,٠٠٠
الأسر الفقيرة التي مُكّنت من الاستفادة الكاملة من النقد المستلم من خلال إتاحة الحصول على الخدمات المالية الأساسية	٥,٨٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

مأوى

المُخرَج	٢٠١٥
ما تم تحسينه من أوضاع في المستوطنات المؤقتة	٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

المُخرَج	٢٠١٥
الإمداد بالمياه	٥,٠٥٠,٠٠٠
إدارة المياه	١,٠٠٠,٠٠٠
التخلص من الفضلات البشرية	٩٥٠,٠٠٠
إدارة النفايات الصلبة	٤,٢٠٠,٠٠٠
تشجيع النظافة الصحية وتوفير مواد النظافة الصحية	٨٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات: لوكا رندا – المدير القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – luca.renda@undp.org

الأردن

السياق

منذ بداية الأزمة، فر نحو ٦١٨٦٥٠ لاجئاً سورياً إلى الأردن، من بينهم ٨٠ في المائة مستقرون في مجتمعات محلية مضيفة والبقية في مخيمات. زاد هذا الضغط على البنية التحتية القائمة وتقديم الخدمات العامة في المجتمعات المحلية المضيفة، وفاقم المالية العامة المرهقة بالفعل بالأعباء وسلط الضوء على الحاجة إلى استثمار عام عاجل في قطاعات مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات البلدية.

آثار المزاحمة في السوق المحلية، وتحديداً فيما يخص الإسكان، يتم الإبلاغ عنها بشكل واسع في المحافظات الشمالية، كما هو الحال مع الضغط على تقديم الخدمات العامة، ولا سيما توفير الطاقة وإدارة النفايات الصلبة، حيث تعجز البلديات على تلبية الطلب.

وفيما يخص سبل كسب العيش، تدفق اللاجئين السوريين أسفر عن منافسة على الوظائف والفرص المدرة للدخل، ولا سيما في محافظات المفرق وغربد وعمان.

علاوة على ذلك، التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة على استخدام الموارد والخدمات في تصاعد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – شريك مفضل

خلص مجتمع التنمية إلى الحاجة إلى دمج أكبر للإغاثة والتعافي والتخطيط طويل الأجل من أجل التصدي للطبيعة الشاملة لهذا التحدي. منذ بداية الأزمة السورية، و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يؤمن بأهمية تنسيق المساندة للمجتمعات المحلية المضيفة مع الجهات الفاعلة الدولية والحكومة لتشجيع المرونة على المدى البعيد وللتصدي للازدواجية، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق القائمة على أساس المناطق. بخبرته الواسعة وشبكة اتصالاته القائمة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين، يعتبر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مؤهلاً بشكل فريد لتعظيم الاستثمار الإنمائي في تشجيع المرونة على المدى البعيد.

الأردن

٢٥٪ تراجع في الصادرات الزراعية
٣٠٪ تراجع في الواردات إلى سوريا

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

للتصدي لهذه التحديات، يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الأردن وسوف يتوسع ويستثمر في تدخلات تحفيزية.

نظراً للعبء الهائل الواقع على البلديات فيما يخص الخدمات والبنية التحتية الأساسية، سيساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هياكل الحكم المحلي لتوفير خدمات كافية في المجتمعات المحلية المضيفة، مع التركيز على إدارة النفايات وتخطيط التنمية المحلية وتطوير القدرات على الإدارة المالية والمالية العامة.

في قطاع سبل كسب العيش، سوف ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص عمل أكثر وأفضل للفئات السكانية المستضعفة وينعش الاقتصادات المحلية للمناطق الأشد تضرراً من أجل فرص العمل وإدرار الدخل المستدامين.
ومن خلال عمله مع القطاع الخاص، سيساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقامة ونمو منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مستهدفاً على وجه الخصوص الأسر المعيشية الضعيفة.

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناطق الموائل المستدامة ويسعى إلى تقليص أثر الأزمة على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر وإلى تأسيس قدرات جديدة لإمداد الطاقة المتجددة.

وتظل أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإضافية هي تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة لمعظم النساء والفتيات والفتيان والرجال المستضعفات والمستضعفين في الأردن وتحسين الحماية الاجتماعية وآليات تخفيف آثار الفقر بالنسبة للمستضعفين المتضررين من الأزمة.

برنامج التدريب المهني والتشغيل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميكانيكيو السيارات، محافظة إربد
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، ٢٠١٤.
بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/أليساندرا بلاسي

في مارس/آذار ٢٠١٣، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن مشروع تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المحلية المُضيفة الضعيفة في الأردن. استهدف المشروع استدامة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتمكين الأردنيين من تحقيق طموحاتهم في التنمية البشرية. يعترف المشروع تماماً ويعالج القدرة الاستيعابية المحدودة لسوق العمل في مناطق معينة ويدرك الفجوات في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية المتاحة، والتفاوت الحالي في الأجور بين الرجال والنساء والتباين بين المناطق الريفية والحضرية.

حقق هذا المسعى الطموح الكثير، بما في ذلك ما يلي:

- إيجاد فرص عمل قصيرة الأمد وتطوير مبادرات للتعافي الاقتصادي موجهة نحو تحسين سبل كسب العيش وإيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد حدد المشروع خمس بلديات في المفرق واستهدف ٥٠٠ مستفيد شكلت النساء ٥٠ في المائة منهم. بدأ العمل في ثلاث بلديات ويوجد الآن ٣٠٠ شخص مستضعف يزاولون أنشطة النقد مقابل العمل.

- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال مواءمة المهارات ونمو منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات. وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً مهنياً مدفوعاً باعتبارات الطلب لـ٢٤٩ امرأة ورجلاً. خمس وسبعون في المائة من هؤلاء الأشخاص يعملون في مجالات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والخياطة. ويجري حالياً تدريب ٢٥٠ شابة وشاباً على الميكانيكا وتجارة التجزئة والضيافة والخياطة. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً برنامج رؤوس الأموال متناهية الصغر لمساندة رواد الأعمال لتطوير أنشطة الأعمال متناهية الصغر ولإعطاء المتدربين التمويل اللازم لتحقيق طموحاتهم في مجال الأعمال. ما إجماليه ٣٠٠ فرد طامح تم تدريبهم على تخطيط الأعمال الصغيرة و٨٠ منشأة أعمال صغرى تم تمويلها وتأسيسها.

- تحسين إيصال الخدمات البلدية والاجتماعية. من أجل رفع مستوى البنية التحتية لمختلف البلديات، وفّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدات لإدارة النفايات وضاغطات نفايات وماكينات رش ورشاشات بالإضافة إلى مبيدات آفات ومبيدات حشرات. علاوة على ذلك، أشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن تسع بلديات في إربد والمفرق في تخطيط واتخاذ القرار من خلال برنامج للتواصل المجتمعي لتعزيز بناء القدرات والملكية الوطنية. والبرنامج نفسه يعمل في ٢٧ بلدية أخرى مع ٨١ متدرباً. أخيراً، تم وضع دليل التواصل المجتمعي واعتماده للتداول في كافة البلديات في الأردن.

- تقديم المساندة الفنية لتنسيق شواغل المجتمعات المحلية المضيفة. في مايو/أيار ٢٠١٤، اتخذ القرار للانتقال من منصة مساندة المجتمعات المحلية المضيفة إلى منصة استجابة الأردن للأزمة السورية، التي تستخدم وظائف منصة مساندة المجتمعات المحلية المضيفة القائمة من قبل باعتبارها العمود الفقري للهيكل الجديد. منصة استجابة الأردن للأزمة السورية هي شراكة إستراتيجية بين حكومة الأردن والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة لتطوير استجابة شاملة للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها والتنمية لأثر الأزمة السورية على الأردن.

يضم مكون مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ١٠٠ في المائة من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها.
المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن في ٢٠١٥ إجمالي **١٠٢,٥٥٨,٠٠٠ دولار أمريكي**.
ولم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

الأمن الغذائي وسبل كسب العيش

المُخرَج	٢٠١٥
فرص العمل للأسر المعيشية المستضعفة المجتمعات المحلية المضيفة	١٠,٧٠٠,٠٠٠
برامج سوق العمل النشطة والتلمذة الصناعية التي تساند فرص العمل الدائمة	٤,٦٠٠,٠٠٠
حوكمة سوق العمل المحسّنة والامتثال لمعايير العمل الوطنية	٥٠٠,٠٠٠
إنشاء ونمو منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	٤,٣٠٠,٠٠٠
التنمية التشاركية للاقتصاد المحلي والشراكة بين القطاعين العام الخاص على مستوى البلديات والمحافظات	٣,٩٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

خدمات بلدية/ نقل *

المُخرَج	٢٠١٥
تحسين تقديم الخدمات في إدارة النفايات الصلبة	٢٦,٠٠٠,٠٠٠
مواءمة تخطيط التنمية المحلية مع السياق الجديد	٣,٥٠٠,٠٠٠
التطوير التنظيمي، والإدارة المالية، والقدرات المالية العامة للبلديات التي تم تحسينها	١,٥٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

* (خدمات بلدية فقط)

المأوى والبيئة والطاقة (البيئة والطاقة فقط)

المُخرَج	٢٠١٥
الآثار البيئية السلبية لخطة الاستجابة الأردنية التي تم تقليلها	٩٠٠,٠٠٠
آليات مجتمعية محلية معززة لتخفيف آثار التنافس الإضافي على الموارد الطبيعية	٢,٥٠٠,٠٠٠
تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لإدارة النفايات الخطرة المتزايدة	١,٥٠٠,٠٠٠
تعزيز رصد وتخفيف آثار تلوث الهواء	٢,٠٠٠,٠٠٠
ضمان حلول طاقة فعالة وسريعة ومستدامة لتعويض الطلب المتزايد على الطاقة بتركيب سخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية وأنظمة إضاءة تتميز بكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة الشمسية	٣٣,٩٠٨,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٠,٨٠٨,٠٠٠ دولار أمريكي**

الحماية الاجتماعية والعدالة *

المُخرَج	٢٠١٥
تحسين الوصول إلى أنظمة العدالة والاستشارات القانونية	٩٠٠,٠٠٠
تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة العدل والمحاكم	٥,٣٧٥,٠٠٠
تعزيز القدرة المؤسسية للمحاكم الشرعية	٧٥,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦,٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

* (عدالة فقط)

الاحتياجات الأساسية

المُخرَج	٢٠١٥
آليات الحماية الاجتماعية وتخفيف آثار الفقر التي تم تحسينها	٢٠٠,٠٠٠
الأسر الفقيرة التي مُكّنت من الاستفادة الكاملة من النقد المستلم من خلال إتاحة الحصول على الخدمات المالية الأساسية	٢٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات: زينة علي أحمد – المدير القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – zena.ali-ahmad@undp.org

تركيا

السياق

في نهاية ٢٠١٤، بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا نحو ١,٦ مليون. ولا تستضيف مخيمات اللاجئين ال٢٢ التي تديرها الحكومة التركية إلا ١٤ في المائة من هؤلاء اللاجئين، والنسبة المتبقية من اللاجئين والبالغة ٨٦ في المائة (ما يعادل نحو ١,٣٧٦,٠٠٠ شخص) يعيشون في مناطق حضرية وريفية، ولا سيما في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، عدد اللاجئين السوريين الذين لا يعيشون في مخيمات من المتوقع أن يستمر في الزيادة، مما سيزيد التحدي أمام التماسك الاجتماعي والاستقرار.

تدفق اللاجئين السوريين والأثر الكلي للصراعات المستمرة في سوريا والعراق يضعان عبئاً كبيراً على الأنظمة المحلية والهياكل الاجتماعية في تركيا، ويفاقمان أوجه الضعف القائمة بين المجتمعات المحلية المضيفة على الرغم من مساعدة الحكومة السخية للاجئين. على وجه التحديد، وبما أن السوريين يتمتعون بإمكانية الاستفادة من الخدمات العامة الأساسية، الضغط على إمدادات المياه والكهرباء والتعليم وأنظمة الرعاية الصحية الأولية والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة ازداد زيادة حادة. تجد البلديات صعوبة في تلبية الحاجة المزيدة إلى خدمات بلدية (مثلاً، إدارة النفايات، تجميع مياه الصرف، مكافحة الحرائق، خدمات الجنائز، الكهرباء، إلخ) التي تعتبر حيوية لاستدامة نوعية الحياة.

في الوقت نفسه، التزاحم الذي يتم الإبلاغ عنه بشكل واسع في أسواق العمل المحلية بسبب تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من سوريا زاد بدرجة هائلة المنافسة داخل المعروض من الأيدي العاملة، ولا سيما بالنسبة للمناطق الأشد فقراً والحدودية. تمخض الصراع عن تجارة غير رسمية عبر الحدود، مما أسفر عن أوضاع مشوهة في السوق المحلية وضغط إضافي على التجار والصناع المحليين. مثل هذه الضغوط على سوق العمل، والموارد المحلية المحدودة، والخدمات الأساسية، تزيد حدة التوترات بين كلتا الفئتين، وذلك كما يتجلى في العدد المتزايد من الحوادث وتفكك التماسك الاجتماعي.

ومن هنا فإن سبل كسب العيش للاجئين السوريين غير ساكني المخيمات وللمجتمعات المحلية المضيفة ستحتاج إلى التصدي لها بشكل أقوى من خلال تدخلات قصيرة المدى لتوفير الحاجات الأساسية والخدمات الضرورية التي تستهدف في المقام الأول اللاجئين السوريين ومن خلال التدخلات متوسطة إلى طويلة المدى التي تزيد القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - شريكٌ مفضّل

بناء على خبرته القديمة في التنمية الاقتصادية على أساس المناطق والمحلية، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلولاً أطول مدى تتعلق بالتنمية لأزمة اللاجئين يمكن دمجها في الاقتصاد المحلي. وهذا يتجلى في اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً قائماً على القطاعات يركز على سبيل المثال على التنافسية والنشاط الاقتصادي المحلي وتنمية القدرات للجهات الفاعلة المحلية والتنمية والنمو المستدامين. بعمله جنباً إلى جنب مع الشركاء في التنمية، يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحضور محلي يمكنه من الاستجابة بسرعة وبشكل ملموس، في حين أن معرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاقتصاد المحلي والديناميات والمزايا التنافسية والشركاء تميزه بوضوح باعتباره الجهة الفاعلة المركزية في التنمية القائمة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها.

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات التركية لتعزيز النهج القائم على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها الذي ينتهجه البلد في التصدي لقطاعات سبل كسب العيش والحاجات الأساسية/الخدمات الضرورية. وهذا سيفيد المؤسسات الوطنية والمحلية واللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء.

انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع سبل كسب العيش سيشمل التقييم المشترك للطلبات على سوق العمل المحلية والتعرف على التدخلات الممكنة لتحسين فرص الأعمال والعمل. بهذه المعلومات، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قادراً على تقديم تدريب مهني مصمم خصيصاً في المواقع المستهدفة، ولا سيما في الأماكن التي شهدت تدفقاً أكبر للاجئين، ولتنمية المهارات التي تناسب احتياجات الأسواق وبرامج الأشغال العامة البديلة.

تركيا

١,٥٥٢

مليون تم تسجيلهم حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤

منشأة اتحاد منتجي الزيتون العضوي في كيليس بدأت إنتاج زيت الزيتون العضوي. يأتي أعضاء الاتحاد بزيتونهم إلى المنشأة حيث يتم إنتاج ٨ أطنان من زيت الزيتون العضوي يوميًا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا. ٢٠١٤.

بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ نظيفة إجه

- نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تركيا إجراءات المسار السريع لتعجيل إجراءاته الإدارية ولا سيما فيما يخص المشتريات. وقد نجح تنفيذ هذه الإجراءات، ونتيجة لذلك فإن كل عمليات المشتريات، بما في ذلك الرقابة على الجودة، تسير الآن بشكل أسرع كثيراً وبشفافية أكبر. في غضون تسعة أشهر فحسب - وهذا رقم قياسي - قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي كما هو متفق عليه مع شركائه.

- تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة التنمية الإقليمية لجنوب شرق الأناضول، واتحاد منتجي الزيتون العضوي في كيليس (يمثل أكثر من ٣٠٠ مزارع)، ومحافظة كيليس، والمديرية الإقليمية للأغذية والزراعة والماشية لإقامة منشأة تصنيع وتعبئة وتخزين زيت الزيتون العضوي في كيليس. وتساعد المنشأة المقامة على مساحة ٦٠٠ قدم مربعة على تخفيف أثر الأزمة السورية على المجتمع المحلي المضيف، وتعزز التنمية الاقتصادية من خلال دعم التنافسية المحلية. يشكّل اللاجئون السوريون نحو نصف العاملين وتستطيع المنشأة إنتاج ١٠٠٠ طن من الزيتون العضوي في الموسم. وفي الوقت نفسه، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة الفنية لتطوير قدرات الاتحاد على التسويق والترويج، وإدارة الأعمال، وإدارة المخزون، وإدارة الجودة من أجل زيادة تنافسية قطاع زيت الزيتون العضوي في كيليس.

- وبمساعدة مالية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسّنت مركبات الاستجابة الطارئة والخدمات البلدية التي تم توفيرها قدرات تقديم الخدمات المحلية لدى البلديات المحلية. في غضون ذلك، تلقت البلديات المحلية وإدارة المخيمات مساعدة فنية لتحسين قدرتها على إدارة النفايات الصلبة. ستُستخدم هذه المساندة في تصميم أنظمة متكاملة وإنشائها وبدء تشغيلها لإدارة النفايات في مخيمات اللاجئين والبلديات ذات الصلة من أجل تقليل النفايات المولّدة وإعادة استخدامها والتخلص منها، مما يقلل العبء الواقع على المجتمعات المحلية المضيفة ويتيح للمخيمات فرصة لإدرار الدخل.

سيكون **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** شريكاً في الأنشطة المنفذة في قطاعات سبل كسب العيش والحاجات الأساسية والخدمات الضرورية. المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه القطاعات في ٢٠١٥ إجمالي **٥٨,٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي**.
ولم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

سُبل كسب العيش

المُخرَج	٢٠١٥
المهارات المهنية لدى اللاجئين واللاجئات لكي يستجيبوا بشكل أفضل لحاجات سوق العمل	٤,٠٠٠,٠٠٠
إقامة منشآت اجتماعية-اقتصادية لزيادة فرص العمل	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
تدخلات مساندة فرص العمل بما في ذلك تقييم وتحليل القوة العاملة، وتطوير مهارات أساسية ومناسبة لاحتياجات السوق	٩,٠٠٠,٠٠٠
التقييمات المشتركة على مستوى الأوضاع الريفية والحضرية للتعرف على الفجوة بين الطلب والعرض في سوق العمل	٢٥٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٣,٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

الحاجات الأساسية/ الخدمات الضرورية

المُخرَج	٢٠١٥
تحليل اجتماعي-اقتصادي للحاجات الأساسية في المناطق الحضرية الرئيسية التي تستضيف اللاجئين	٥٠٠,٠٠٠
منشآت الصرف الصحي وإدارة النفايات في المجتمعات المحلية	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات: ماتيلدا ديموفكسا، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - matilda.dimovska@undp.org

منشأة اتحاد منتجي الزيتون العضوي في كيليس بدأت إنتاج زيت الزيتون العضوي. يأتي أعضاء الاتحاد بزيتونهم إلى المنشأة حيث يتم إنتاج ٨ أطنان من زيت الزيتون العضوي يوميًا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا، ٢٠١٤.

بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ نظيفة إجه

مصر

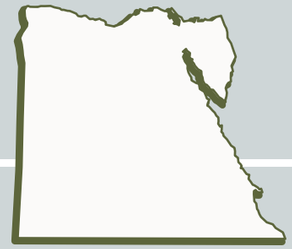

السياق

حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، كانت مصر تستضيف نحو ١٤٠٠٠٠ لاجئ سوري مسجل. وعلى الرغم من أن تدفق اللاجئين كان صغيراً مقارنة بأعداد اللاجئين في البلدان الأخرى، فإن اللاجئين في مصر مركزون في الأغلب في عدد من المجتمعات المحلية الواقعة في مناطق حضرية كثيفة السكان، وتحديداً في أماكن كانت تشهد بالفعل ضغوطاً على البنية التحتية المحلية وأسواق العمل والخدمات العامة. والحقيقة أن الطلب المتزايد بشدة على الخدمات الأساسية أثقل بالفعل العبء على الأنظمة المحلية والوطنية مما يهدد المكاسب الإنمائية. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قدمت للاجئين السوريين الخدمات الصحية والتعليمية بالمجان مثلهم مثل المواطنين المصريين، فإنها لم تضع بعد خطة استجابة وطنية لقضية اللاجئين.

وتحتاج مصر إلى مساندة خاصة لقطاع سبل كسب العيش، إذ يعيش نحو ٢٦,٣ في المائة من السكان المصريين تحت خط الفقر الوطني، كما يبلغ معدل البطالة ١٣,٤ في المائة. في ظل استطالة أمد الصراع السوري، سيواجه نحو ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية اللاجئة – التي تعتمد في أغلب الأحوال على مدخرات الماضي والموجودات والقروض – تدريجياً عجوزات خطيرة في الدخل، ويمكن أن يتعرض اللاجئون السوريون والمجتمعات المحلية المصرية المضيفة لخطر الانزلاق إلى هوة الفقر في السنوات المقبلة.

الأمر المثير للقلق بوجه خاص هو حقيقة أن كثيراً من الشباب غير الملتحقين بالتعليم عُرضة للاشتغال بوظائف قليلة الأجر وغير مستقرة وربما خطيرة لا تتيح إلا أملاً قليلاً في الإفلات من براثن الفقر، هذا إن استطاعوا الحصول على فرصة عمل أصلاً. والحقيقة أن البطالة بين الشباب تصل إلى ٧٧ في المائة. كما يمثل الافتقار إلى التعليم والمهارات والشبكات والتمكين أيضاً تحدياً كبيراً يمنع شباب اللاجئين والمصريين، ولا سيما النساء والفتيات، من الحصول على وظائف آمنة ومستقرة ومن اتقاء العنف والإساءة والاستغلال.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – شريك مفضل

إن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، بخبرته في محاربة الفقر وبناء مجتمعات ديمقراطية، قادر على مساندة انتقال مصر الاقتصادي والسياسي، كما أنه، بوجوده القوي بالفعل على الأرض، شريك رئيسي مثالي لتعظيم منافع التكاليف وتذليل تنفيذ المشروعات.

ويبرهن على هذا بوضوح عمل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في مصر مع الحكومتين المصرية واليابانية وكذلك مع كثير من منشآت الأعمال الخاصة الصغيرة والمتوسطة المحلية. وفر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بشكل مباشر للشباب والفئات المهمشة الأخرى فرص عمل من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ في بعض من أشد قرى مصر فقراً مع تشغيله في الوقت نفسه مقاولين محليين صغاراً ومتوسطين.

وتبرهن مشروعات الأشغال العامة هذه ما لقيادة **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** من أثر ملموس على المجتمع المصري، وتوضح التزام البرنامج بتعزيز مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها كهدف تنموي طويل الأجل.

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صدارة اعتماد نهج إنمائي مستند إلى مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، وهو الدور الذي حظي بتقدير واسع من الحكومة والشركاء. ستقدم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها – باعتبار البرنامج شريكاً رئيسياً في الأنشطة المنفذة في قطاعي سبل كسب العيش والحاجات الأساسية – استجابة متكاملة للمتطلبات في قطاعي سبل كسب العيش والحاجات الأساسية لتلبية الحاجات العاجلة والأطول مدى لدى اللاجئين في المحافظات الأكثر تضرراً (كالجيزة والقاهرة الكبرى والإسكندرية والقليوبية).

سيساند البرنامج، على وجه الخصوص، الأشغال العامة بتوسيع برنامجه الحالي "النقد مقابل العمل" الذي سيخدم كمشروع طارئ للحماية الاجتماعية للعائلات المحتاجة للنقد والوظائف، مع قيامه في الوقت نفسه أيضاً بإصلاح وإقامة منشآت محلية كالمدارس وعيادات الرعاية الصحية وشبكات الصرف الصحية والمراكز المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخططة فرص عمل للنساء في الخدمات الاجتماعية، وعلى الرغم من أنها تفيد المجتمعات المحلية المضيفة بالدرجة الأولى، فسيتم أيضاً استهداف اللاجئين الأشد ضعفاً، وبالتالي يتم تعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء الدوليين والمحليين لتحقيق القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها على المدى الطويل، فإنه سيوفر تدريباً على ريادة الأعمال وتدريباً مهنياً وخدمات أعمال أخرى في المجتمعات المحلية المتضررة. وسيتم هذا بمساعدة السلطات المصرية على التركيز على مهارات خلق فرص العمل والتدريب المهني في المجتمعات المحلية المتضررة من أجل تحفيز القطاع الخاص وتمكين منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة لمساندة التنمية المراعية للفقراء والشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي من أجل قطاع خاص مزدهر. ولأجل زيادة فرص العمل والأعمال الحرة وريادة الأعمال في المناطق المتضررة، سيزود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً السلطات الحكومية المحلية المصرية بمساندة فنية لتعزيز البرامج التي تستهدف أفراد المجتمعات المحلية المضيفة في المناطق المتضررة. ومن المتوقع أن تصل هذه الأنشطة إلى ٢٥٩,٥٥٠ شخصاً متضرراً من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

مصر

٤١٪

انخفاض في إجمالي عائدات السياحة (١٠ مليار دولار إلى ٥,٩ مليار) في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣

"سعيدة حسن محمد، متدربة تشارك في ورشة لخراطة الخشب في قنا، مصر". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر ٢٠١٤. بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/هيوونغ كيم

النتائج

- شهدت محافظة سوهاج العمل في مشروعات تغطية القنوات، حيث تمت تغطية ٣,٩٤ كم، تضمنت قنوات ملاصقة لمناطق سكنية. ولم يخلق المشروع ٣٠٨٢٧ يوم عمل فحسب، بل إن الغطاء الجديد الموضوع فوق القنوات يمنع الآن أيضاً الناس من إلقاء القمامة في القناة، وهي ممارسة شائعة أضرّت بجودة المياه وصحة مَن يعيشون بالقرب منها.

- بالتعاون مع شركات المياه والصرف في محافظتي سوهاج والفيوم، قام المشروع بتركيب أنابيب بقطر أربع وست بوصات لتمديد شبكات مياه صالحة للشرب بطول ٩٢ كم، مما خلق ٣١٠٠٠ يوم عمل. لم يولد هذا التمديد وظائف قصيرة الأجل فحسب، بل زاد أيضاً عدد الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على مياه الشرب. توفير إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب في البيت مساهمة تراعي الاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي بشدة، حيث إن كثيراً من سكان القرى ما زالوا يحصلون على هذه المياه من الصنابير العمومية. وهذا يتطلب من الناس – أفراد الأسرة من الصغار والإناث في العادة – القيام برحلات يومية طويلة ومرهقة إلى الصنابير، مما يحرمهم من الكثير من الوقت الثمين الذي يمكن أن يكرسوه بشكل آخر لأنشطة منتجة.

- بالتعاون مع مديريتي الطرق في محافظتي سوهاج والفيوم، مهّد المشروع ١٩,٢٥ كم من الطرق الريفية وخلق ٦٣٩٥٨ يوم عمل. تضمنت المشروعات الفرعية الإنشائية الجديدة مداخل القرى ووصلات قصيرة في الأغلب. قللت الطرق الممهدة حديثاً زمن الانتقال وشجعت الوصول إلى أسواق جديدة وزادت فرص العمل والخدمات وخلقت فرص أعمال، مما حسّن بالتالي الأوضاع المعيشية لسكان القرى. علاوة على ذلك، تمنح الطرق الممهدة وصولاً أحسن وآمناً للخدمات كالمدارس والعيادات والأسواق.

- وقد ثمّنت الحكومة المصرية فرص العمل والخدمات المقدمة من مشروعات الأشغال العامة، ويعكف الصندوق الاجتماعي للتنمية على توسيع هذا البرنامج بأموال جديدة من شركاء مانحين دوليين آخرين استناداً إلى النموذج الذي تم تطويره من خلال الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان. من خلال مشروعات الأشغال العامة هذه، يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخلق ٢٠٠٠٠٠ يوم عمل إضافي في ٢٠١٤–٢٠١٥.

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً رئيسياً في الأنشطة في قطاعي الحاجات الأساسية وسبل كسب العيش. المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذين القطاعين في ٢٠١٥ إجمالي **١٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**. ولم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

سُبل كسب العيش

المُخرَج	٢٠١٥
التدريب على ريادة الأعمال/التعليم وخدمات تنمية الأعمال والمساندة لقطاعات معينة لخلق وظائف كريمة للفئات الضعيفة	٦,٠٠٠,٠٠٠
الحصول على فرص عمل بأجر من خلال الأشغال العامة مع التركيز على الشباب والنساء	٩,٥٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

الحاجات الأساسية

المُخرَج	٢٠١٥
تعزيز قدرات الحكومات المحلية فيما يخص مشروعات الحماية الاجتماعية والتماسك في المجتمعات المحلية المتضررة	٥٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات: إغناسيو أرتازا – المدير القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ignacio.artaza-zuriarrain@undp.org

بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/حسين طلال

العراق

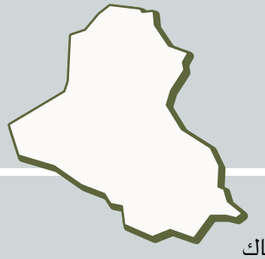

السياق

ما زال الصراع في سوريا يدفع السوريين إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة وكان هناك أكثر من ٢٢٥٠٠٠ شخص مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق في نهاية ٢٠١٤. تقيم الأغلبية العظمى (٩٨ في المائة) من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان، وتعتبر كثافة اللاجئين عالية نسبياً مقارنة بالسكان المحليين وتصل إلى ٢٠ في المائة في دهوك و١٠ في المائة في إربيل. ويقدر بأن نحو ٦٠ في المائة من اللاجئين في إقليم كردستان مستوعبون في أماكن غير المخيمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى العنف المرتفع طوال ٢٠١٤ في العراق تسبب في موجة هائلة من نزوح السكان (تقدر بـ١,٩ مليون نسمة) أضافت بعداً جديداً من انعدام الأمن إلى الحالة الطارئة المعقدة المستمرة.

وقد أدى هذا إلى زيادة العبء الثقيل الواقع على قطاعات الحماية والمأوى وسبل كسب العيش. تواجه الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية تحديات غير مسبوقة في التقديم المنصف للخدمات والتلبية الفعالة للطلب الهائل والمفاجئ، ويتسبب التنافس في أسواق العمل في عداء وتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في كردستان. وصار ازدياد حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أولويةً في مجال الحماية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – شريك مفضّل

سيقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق تنفيذ أجندتي مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. سيكون برنامج الاستجابة للأزمة العراقية ومواجهة الأزمات والتعافي من آثارها مساهمة حاسمة الأهمية في هذا وسيخدم كأساس للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. يسدّ برنامج الاستجابة للأزمة العراقية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها فجوات مواضيعية بالغة الأهمية من حيث التشاور المجتمعي ومساندة السلطات المحلية لتولي القيادة لضمان نهج شامل وكليّ، ويركز أيضاً على المجالات التي لا تغطيها – أو لا تغطيها بدرجة كافية حتى الآن – مجموعات أو وكالات العمل الإنساني الأخرى. ويتم حيثما أمكن تنفيذ الأنشطة بالتعاون الوثيق مع النظراء المحليين من أجل تعزيز الملكية المحلية وللمساهمة في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى المجتمعات المحلية على المدى الأطول. وبالتالي فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكمّل بقوة الأنشطة التي يغلب عليها إنقاذ الأرواح وقِصر المدى التي ينفذها الشركاء الآخرون من خلال إستراتيجية المشروعات المتكاملة متعددة القطاعات هذه التي تحتل الاستدامة صميمها.

بالتالي يُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق، بسجله التاريخي الحافل وشبكته الفعالة القوية للتعاون مع الحكومات المحلية والحكومة الوطنية والمنظمات غير الحكومية، الشريك المثالي في جهود بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها.

العراق

٦٠٪

من اللاجئين السوريين استقروا في المناطق الحضرية

قيادة الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

استجابة لذلك، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى لتحويل محور تركيز الاستجابة الفورية للاجئين نحو بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. وهكذا تتضمن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات التدخلات المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها التي ستساهم في تعزيز الاعتماد على الذات بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة وزيادة قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية لتلبية طلبات السكان المتزايدين. وتركز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قطاعي سبل كسب العيش والحماية.

من خلال إقامة روابط وثيقة مع ممثلي كافة فئات المجتمعات المحلية، ستتواءم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع سبل كسب العيش تماماً مع الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز التماسك الاجتماعي. فلن يخلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصاً مدرة للدخل للمجتمعات المحلية المضيفة والنازحين واللاجئين الضعفاء فحسب، بل سيعزز أيضاً قدرات معاهد التدريب على توفير المهارات الوظيفية وتقديم التدريب المهني على المهارات المناسبة لاحتياجات السوق وتوسيع بوابات التوظيف بحيث يستطيع الأفراد دخول سوق العمل بنجاح. سيشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التماسك الاجتماعي باستهداف الحاجات (من قبيل مستوى الفقر والأسر المعيشية التي تعولها إناث والعائلات التي تضم عضواً مريضاً مرضاً مزمناً أو معاقاً) بين القطاعات السكانية المختلطة بدلاً من الاستناد إلى وضع المستفيد (نازح داخلياً أو لاجئ أو أحد أفراد المجتمع المحلي المضيف) وبالتالي يتفاعل مع المجتمع المحلي ككل متكامل، وهذا يعزز تلاحمه بدلاً من أن يدعم التفتت.

سيعزز توفير مرافق وخدمات مشتركة ورعاية الأنشطة المجتمعية "روح المجتمع". وسيحسّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوضاع المعيشية والبنية التحتية المجتمعية للضعفاء من اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة في غير المخيمات بإشراك السلطات المحلية لتطوير وتوفير وإدارة وصيانة الخدمات العامة لكل مكونات السكان وبالاعتماد على الأسواق المحلية لتنفيذ أنشطة المأوى.

وفي قطاع الحماية، سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الجهات الفاعلة المحلية على تقليل خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بتقديم الدعم القانوني وتحسين نوعية الاستجابة لحاجات الضحايا، من خلال مراكزه ونظام إحالة قوي للضحايا الذين يحتاجون إلى دعم طبي ونفسي اجتماعي وقانوني فوري.

"أداء مسرحي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مخيم كوركوسك للاجئين في العراق يزيد الوعي بالعنف ضد المرأة". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

بعدسة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ ساره شاردننس

النتائج

حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق بالفعل سجلاً قوياً جداً من الإنجازات يشمل:

- توسيع قدرته على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها بنشر فرق آلية الاستجابة السريعة للاستجابة للأزمة، بما في ذلك القدرة التشغيلية. تم نشر فريق يضم نحو ١٥ عضواً دولياً في العراق.
- إنشاء مكتبين ميدانيين في السليمانية ودهوك - بالإضافة إلى مكاتبه في بغداد وإربيل والبصرة - يضمّان منسق منطقة دولياً وآخر وطنياً بالإضافة إلى طاقم تنفيذ مشروعات. علاوة على ذلك، تم تأسيس قدرة أطول مدى في مجال سبل كسب العيش في مكتب إربيل (بالإضافة إلى آلية الاستجابة السريعة). نتيجة لذلك، تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من القيادة المشتركة للتحضيرات للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في العراق وتقديم المشورة لكافة الوكالات بشأن دمج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في خطط الاستجابة.
- اعتماد إجراءات المسار السريع للعراق ومنح تدابير خاصة، من أجل الموارد البشرية والمشتريات في المقام الأول، في الربع الأخير من ٢٠١٤. وقد فوّض هذا سلطة أكبر إلى المكتب القُطري.
- توقيع إطار تشغيلي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق لتنفيذ مذكرة التفاهم المؤسسية/الإقليمية بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تحدد شكل التعاون لعام ٢٠١٥، بما في ذلك التنفيذ التجريبي لنُهُج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لعدد من مستوطنات اللاجئين.
- تقديم مساعدة بالغة الأهمية في تأسيس المركز المشترك للتنسيق في الأزمات في كردستان، والذي يوجد مقره بوزارة الداخلية. الهدف الرئيس لمركز التنسيق في الأزمات هو تقديم تقارير موقفية محدّثة حول الأزمة يمكن أن تكون أساساً لاتخاذ القرارات القطاعية أو وضع السياسات الأعلى مستوى. ويجري تنفيذ التدريبات حالياً، ويتم افتتاح مركز التنسيق رسمياً في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.
- صار البرنامج شريكاً موثوقاً لوزارة التخطيط، وتحديداً فيما يخص تخطيط التنمية على المدى الأبعد، وإدماج قضايا اللاجئين/النازحين داخلياً وضمان الانتقال من نهج إنساني محض، تقوده وكالات الأمم المتحدة، إلى استجابة تغلب عليها القيادة الحكومية.
- الاشتراك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إجراء تقييمات متعددة القطاعات لحاجات اللاجئين مع مؤشرات معينة للقدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، بالإضافة إلى تقييم للمجتمعات المحلية المضيفة لقياس تقديم الخدمات وتصورات المجتمعات المحلية المضيفة بشأن اللاجئين. هذه البيانات الإضافية بشأن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ستنير بشكل أفضل عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق المعني بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها.
- إنشاء شبكة لشركاء المنظمات غير الحكومية من خلال صندوق المنح الصغيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق. تم اختيار ١٢ منظمة غير حكومية في الجولة الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ وكانت النتائج كالتالي: تلقى ٤٠٠٠ نازح داخلي وفرد من أفراد المجتمعات المحلية المضيفة منح إنشاء مشروعات صغيرة، ويستفيد ٣٢١٥ شخصاً من فرص التدريب المهني وتدريب الأعمال، ويتمتع ٣٠٠٠ نازح داخلي وفرد من أفراد المجتمعات المحلية المضيفة بفرص عمل أطول أجلاً. كما ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في تنفيذ رسم خرائط وتحليل للسوق في حالات الطوارئ للتعرف على فرص العمل المحتملة في أسواق العمل في إقليم كردستان العراق.
- العمل في ثلاثة مخيمات للاجئين ومخيمين للنازحين داخلياً لتوفير مساعدة قانونية من خلال مديرية مكافحة العنف ضد المرأة ونقابة المحامين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. تم تأسيس وجود في هذه المخيمات للتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والحالات المشتملة على شواغل معينة قائمة على النوع الاجتماعي . تم حتى الآن استلام ٢٠٨٧ حالة مساعدة قانونية من ضمنها ٨٠٤ حالات تنطوي على عنف قائم على النوع الاجتماعي و٨٠ حالة تنطوي على عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي.

سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً في الأنشطة في قطاعات الحماية والمأوى وسبل كسب العيش. المتطلبات التمويلية المتوقعة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه القطاعات في ٢٠١٥ إجمالي **١٥,٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**. ولم يتم بعد تحديد متطلبات الميزانية بالضبط لعام ٢٠١٦.

برنامج وموازنة ٢٠١٥

سُبل كسب العيش

المُخرَج	٢٠١٥
زيادة توافر المعلومات الدقيقة حول أنظمة السوق وبيئة الأعمال	١٠٠,٠٠٠
زيادة فرص العمل للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة	١,٢٥٠,٠٠٠
مشروعات صغيرة تم تشجيعها وإقامتها واستدامتها	٣,٠٠٠,٠٠٠
شراكات مع القطاع الخاص تم تعزيزها	٣,٠٠٠,٠٠٠
زيادة توافر المعلومات وتحسين فهم مطالب السوق والمهارات اللازمة للتوظيف	١٠٠,٠٠٠
آليات تيسير لفرص العمل التي تم توفيرها (تدريب مهني، بوابات توظيف، إلخ)	٥٠٠,٠٠٠
الأنشطة المجتمعية للتماسك الاجتماعي التي تم تيسيرها	٥,٥٠٠,٠٠٠
المرافق المشتركة والخدمات التي تم توفيرها للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة والفئات المحلية الأخرى	٧٥٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٤,٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

الحماية

المُخرَج	٢٠١٥
التعرف على الضحايا وإحالتهم للدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني الفوري	٨٠٠,٠٠٠
مكافحة الوصم بالعار وتبديل المواقف تجاه العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التدخلات المجتمعية لبناء القدرات	٣٠٠,٠٠٠
تعزيز القدرات المؤسسية للتصدي بفعالية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الأشخاص المعرضون للخطر، والرجال والفتيان، والنساء والفتيات، والمعاقون والمثليون والمثليات.	٣٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**١,٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات: آدم عبد المولى - المدير القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - adam.abdelmoula@one.un.org

مرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة للأزمة السورية

السياق

أجبر حجم الأزمة السورية واستطالة أمدها صانعي القرار ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة على إمعان النظر بعمق في الاستجابة المتصورة من قِبل المجتمع الدولي لمواجهة الأزمة الأكبر وربما الأكثر زعزعة للاستقرار في زمننا هذا. واجهت الافتراضات التخطيطية للاستجابة، والأدوات المستخدمة، والاستدامة المالية للاستجابة، والأهداف على المديين المتوسط والبعيد وإستراتيجية الخروج، وفي النهاية الحاجات الضرورية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة والدول في منطقة التأثير المباشر للأزمة السورية، تحديات في مراحل عديدة.

ونتيجة لذلك برز توافق دولي في الرأي يُبرز أن العالم ليس في مواجهة أزمة سياسية أو إنسانية فحسب، بل أيضاً أزمة إنمائية يمكنها أن تؤثر على استقرار وأمن واحدة من أشد مناطق التأثير المباشر للأزمة هشاشة في الشرق الأوسط.

وبالتالي فقد بات واضحاً أن الأزمة وصلت إلى نقطة صار عندها من الحتمي أن تتم تكملة التدخلات الإنسانية باستجابة إنمائية تتمحور حول بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى المجتمعات المحلية المضيفة والمنظومات الوطنية. ولتحقيق هذا، تحتاج الأجندة الجديدة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها إلى دمجها في الخطط الوطنية التي تعظّم استخدام الموارد المحلية والقدرات والأنظمة لتوسيع منصة الشراكة بالجمع بين القطاع الخاص ومؤسسات التنمية والمغتربين من أجل استجابة أشمل وأكثر فعالية للأزمة.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صدارة هذا التحول في النموذج الفكري نحو الاستجابة القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، وأسس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ مرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة للأزمة السورية. أثار هذا المرفق، الذي يوجد مقره في عمان ويضم فريقاً متعدد التخصصات من الخبراء تحت قيادة المنسق دون الإقليمي للاستجابة التنموية، النقاش حول السبيل المبتكر الأشد فعالية لتصميم استجابة إقليمية للأزمة، ونسّق التدخلات الإنمائية العامة داخل خطة واحدة.

كما قدّم المرفق مساندة جوهرية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في تطوير وتبني النهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها الذي يمثل صلب طريقة جديدة وأشد فعالية لإيصال مساعدة الأمم المتحدة في سياق الأزمة السورية. بالإضافة إلى ذلك، طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدوات وأطراً مبتكرة تساند المكاتب القطرية في قياس القضايا المتعلقة بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ورسم خرائط لها وتشخيصها. ويشمل هذا "مؤشر القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها" لإرشاد وقياس تصميم التدخلات، و"مؤشر الإجهاد" لقياس القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى المجتمعات المحلية المضيفة، و"تحليل التعرض للضرر ورسم الخرائط المبينة له" لاستخدام مختلف المؤسسات الشريكة القيادية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد التنمية الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد المرفق البلدان في الصياغة المثلى لهيكل المعونات من أجل استخدام أفضل للمساهمات الإنسانية والإنمائية المشتركة، فضلاً عن بحث آليات التمويل المبتكرة في سياق الأزمة.

وهكذا فقد كان مرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة للأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قلب تطوير الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وهي سابقة عالمية أولى من نوعها للأمم المتحدة من حيث استجابتها الإنسانية والإنمائية المتكاملة للأزمات، وهو يستضيف الأمانة المشتركة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم مساندة تنسيقية لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

3RP
REGIONAL REFUGEE & RESILIENCE PLAN 2015 - 2016
IN RESPONSE TO THE SYRIA CRISIS

مرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة للأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

يعتبر المرفق ترتيباً فعال التكلفة لتوفير خدمات في مجال السياسات والدعوة والبرامج من قِبل فريق متعدد التخصصات لتشكيلة واسعة من الشركاء في المنطقة: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية ونظام المنسق المقيم والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيون الذين يدعمون نُهج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في منطقة التأثير المباشر للأزمة السورية.

من خلال فريقه متعدد التخصصات للاستجابة السريعة، يوفر المرفق قدرة خبيرة وحلولاً مبتكرة وقيادة مفاهيمية ويساند عن كثب صياغة خطط استجابة وطنية قائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها ومشروعات وبرامج مصاحبة. من خلال دوره كهيئة مساندة رئيسية في تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية، سيقدم المرفق المخرجات التالية: المتطلبات التمويلية المتوقعة للمرفق في ٢٠١٥ إجمالي **٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.**

برنامج وموازنة ٢٠١٥

المُخرَج	٢٠١٥
الدمج والتنفيذ الكامل للنهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها في خطط الاستجابة للأزمة السورية في بلدان منطقة التأثير المباشر للأزمة السورية وتنسيقه إقليمياً في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة الإستراتيجية	١,٤٠٠,٠٠٠
تيسير استجابات أشد فعالية من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة السورية من خلال المنتجات المعرفية والخدمات الاستشارية بشأن تنفيذ نهج إنمائي مستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمة السورية والتعافي من آثارها، وعلى وجه التحديد: أدوات قياس القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، ودراسات فعالية المعونات، وأدوات رسم خرائط المخاطر وإدارة المعلومات، والأبحاث في مجال أفضل الممارسات لبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها	٢,٠٠٠,٠٠٠
مساندة المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة التأثير المباشر للأزمة السورية بأدوات للتواصل الجماهيري وتوسيع الشراكة الإستراتيجية وتعبئة الموارد لاستجابة إنمائية قائمة على مواجهة الأزمة السورية والتعافي من آثارها.	٦٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي**

للمزيد من المعلومات
gustavo.gonzalez@undp.org

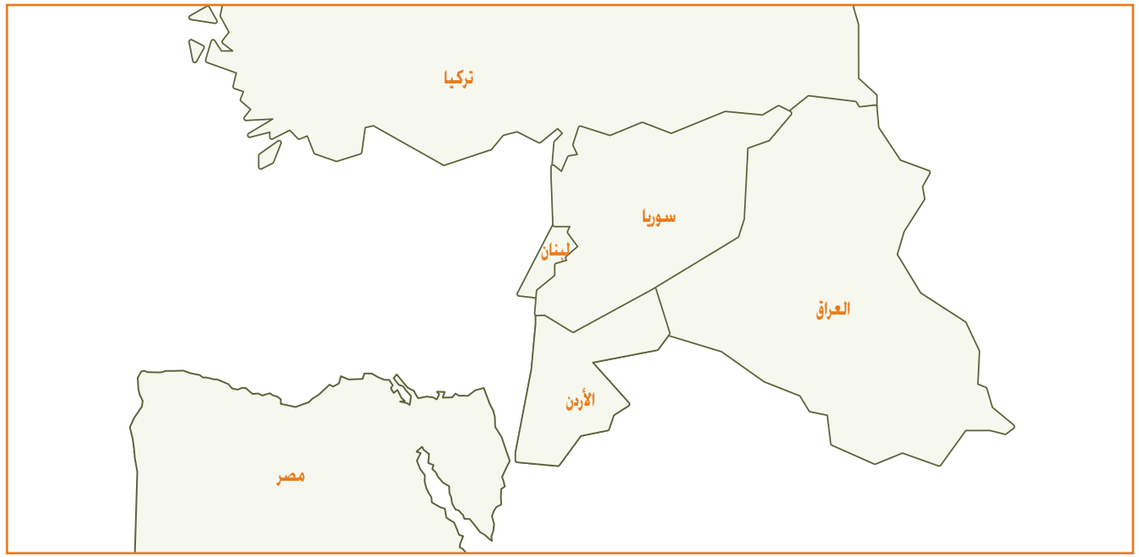

شعوبٌ متمكِّنة
أممٌ صامدة

نُشر بواسطة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي | مِرفق المناطق دون الإقليمية للاستجابة للأزمة السورية صندوق بريد ٢٦٢٢، عمان ١١١٨١، الأردن
www.undp.org

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير/شباط ٢٠١٥

التصور والتصميم:
أليساندرا بلاسي،